تقرير

جمهورية مصر العربية

عن

التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين

عن الفترة من (2014 حتي مارس 2019)

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
.1	مقدمة وخلفية	
.2	القسم الأول: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق	
.3	القسم الثانى: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر	
.4	البعد الأول – التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق	
.5	البعد الثانى – القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	
.6	البعد الثالث – التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية	
.7	البعد الرابع – المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين	
.8	البعد الخامس –المجتمعات المسالمة التى لا يهمش فيها أحد	
.9	البعد السادس – الحفاظ على البيئة وحمايتها واصلاحها	
.10	القسم الثالث – المؤسسات الوطنية والاجراءات	
.11	القسم الرابع – البيانات والاحصائيات	
.12	الملاحق	

الملاحق

ملحق رقم 1	دستور مصر 2014 (باللغتين العربية والإنجليزية)
ملحق رقم 2	الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 (باللغتين العربية والإنجليزية)
ملحق رقم 3	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015 – 2020 (باللغتين العربية والإنجليزية)
ملحق رقم 4	مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى فى عام 2015 .
ملحق رقم 5	قانون العقوبات رقم 78بتاريخ2016
ملحق رقم 6	قانون المواريث رقم 219 لسنة 2017 .
الملحق رقم 7	قانون تنظيم المجلس القومى للمرأة رقم 30 لسنة 2018
الملحق رقم 8	القانون رقم 10 لسنة 2018 بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة واللائحة التنفيذية وقانون رقم 11 لسنة 2019
ملحق رقم 9	قانون رقم 81 لسنة 2016 بشأن نظام الخدمة المدنية
ملحق رقم 10	قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017
ملحق رقم 11	قرار وزير العدل رقم 9200 لسنة 2015 والخاص بتعديل بعض أحكام بالمرسوم باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم 68 لسنة 1947 المعدل بالقانون رقم 103 لسنة 1976 والخاص بزواج أجنبي من مصرية
ملحق رقم 12	قانون العمل
ملحق رقم 13	قانون الطفل
ملحق رقم 14	قانون التأمينات والمعاشات رقم 100 لسنة 2013
ملحق رقم 15	قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بقانون رقم 11 لسنة 2013
ملحق رقم16	قانون التأمين الصحى الشامل رقم 2 لسنة 2018
ملحق رقم 17	الجداول الاحصائية
ملحق رقم 18	اختصاصات وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات .

مقدمة

حققت مصر خلال الخمس سنوات الأخيرة إنجازات هامة على أرض الواقع من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين إيماناً بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في كافة المجالات، فالمرأة المصرية تمثل ما يقرب من 48.9% من عدد السكان مما يعكس أهمية الاستفادة من مجهوداتها بإعتبارها نصف المجتمع حيث لا سبيل للتنمية الشاملة دون مشاركتها الإيجابية.

وتعتز المرأة المصرية بأن تأتي الإشارة إلى حقوقها في دستور البلاد الجديد الصادر عام 2014 في باب الدولة والمقومات الأساسية، وهو تطور يؤكد على إهتمام الدولة بالمرأة المصرية ودورها في المجتمع، كما يؤكد على أن المرأة ليست مجرد فئة من فئات المجتمع بل نصف المجتمع وأساس الأسرة، وقد تضمن الدستور ما يزيد عن 20 مادة أو أكثر تخص المرأة أو تستفيد منها.

ففي ظل الدستور الحالي للبلاد، فإن المواطنين لدى القانون سواء، متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو الإعاقة، أو المستوى الإجتماعي، أو الإنتماء السياسي أو الجغرافي، واعتبر الدستور أن التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب علىها القانون، وألزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، كما نص على إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز، واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، ، كما تم إدراج النص الخاص بالمساواة في باب المقومات الأساسية لأن المرأة تشكل نصف المجتمع – كما نص الدستور في المادة 214 منه على استقلالية المجلس القومي للمرأة، وان يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة به باختصاصات عمل المجلس فى مجال حماية وتمكين المرأة المصرية وبمجال عمله.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ اندلاع ثورتي 2011 و2013 تم إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة مرتين الأولى في فبراير 2012، والثانية في فبراير 2016 ليترجم المباديء الدستورية المنصوص عليها، فتم تعيين امرأة من ذوات الاعاقة ، وامرأة ريفية ضمن الأعضاء الثلاثين للمجلس القومي للمرأة كما تم استحداث لجان متخصصة لكل منهما، للعمل على تطوير الجهود والارتقاء بالخدمات المقدمة لكليهما. وفى عام 2018 استبدل قرار 90 لسنة 2000 المنشئ للمجلس بالقانون رقم 30 لتنظيم عمل المجلس القومى للمرأة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، زادت أواصر التعاون بين المجلس القومي للمرأة والهيئات الحكومية وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات المعرفة والبحوث على المستوى الوطني من خلال توقيع بروتوكولات تعاون، وممارسة أنشطة مشتركة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، كذلك امتد التعاون ليشمل زيادة الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة التالية: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين (UN Women) وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات (UNODC) ومنظمة العمل الدولية (ILO) البنك الدولى(World Bank) ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الاتحاد الاوروبي (EU).

القسم الأول

الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

أهم الإنجازات والتحديات والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدار السنوات الخمس الماضية 2014–مارس 2019

شهدت مصر خلال فترة التقرير تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، يرجع ذلك إلي الإدارة السياسية الداعمة و الالتزام بالحقوق الدستورية لها ، وإلى استراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية.

اكد الدستور المصري 2014 على قيم العدالة والمساواة حيث اشتمل على أكثر من 20 مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة.

وقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2017 "عاماً للمرأة المصرية" الأمر الذى يعد سابقة تاريخية في تاريخ مصر ، واصفا خطوات الإسراع نحو تمكين المرأة بالإضافة إلى حماية حقوقها الدستورية "واجباً وطنياً".

اطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة ، وتعد هي الدولة الأولي على مستوي العالم في اطلاق هذه الاستراتيجية مما يؤكد على إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع ، وإيماناً من الدولة المصرية بضرورة تمكين المرأة قد اعتمد سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 " في عام 2017 وتعد بمثابة خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة.

تحتوي الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 على 34 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة وتتألف من أربعة أعمدة رئيسية:
التمكين السياسي والقيادة , التمكين الاقتصادي ،التمكين الاجتماعي, الحماية ,مع التشريعات والثقافة كركائز متقاطعة لتلك المحاور الأربعة .

أنشأ المجلس القومي للمرأة مرصد مصر الوطني للمرأة (ENOW) لضمان وجود متابعة صارمة للاستراتيجية والذي يتابع تنفيذها من خلال التطبيق الصارم لآليات الرصد والتقييم ، وتتضمن وضع أسس ومؤشرات المتابعة لقياس التقدم المحرز وتتبعه ، وقد استخدمت تلك المؤشرات والدراسات حوالي 120 ألف مرة منذ إطلاق بوابة ENOW .

وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

محور التمكين السياسي وقيادة المرأة

تعكس نتائج استطلاعات الرأي العام تحسنًا في آراء وتصورات المصريين فيما يتعلق بترتيب تعيين النساء في المناصب القيادية بين عامي 2014 و 2018.

زيادة نسبة المصريين الذين يعتقدون أن المرأة قادرة على تولي منصب رئيس الوزراء من 43٪ عام 2014 إلى 54 ٪ في 2018 ، كما اعتقد 62٪ منهم أن المرأة قادرة على تولي منصب محافظ في عام 2018 مقارنة ب 42٪ في 2014.

زيادة نسبة النساء في البرلمان المصري من 2٪ في عام 2013 إلى 15٪ في عام 2018 (والتى تمثل أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري).

زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6 ٪ في عام 2015 إلى 20 ٪ في عام 2017 ثم إلى 25 ٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري).

محور التمكين الاقتصادي

1. انخفض معدل البطالة بين النساء من 24 ٪ في عام 2014 إلى 21.4 ٪ في عام 2018 ثم إلى 19.6 ٪ في الربع الأول من عام 2019.
2. زيادة نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية من 9٪ في عام 2015 إلى 27٪ في عام 2017.
3. زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للنساء من 23 ٪ في عام 2015 إلى 46 ٪ في عام 2018.

4. زيادة نسبة قروض التمويل متناهية الصغر المخصصة للنساء من 45٪ في عام 2015 إلى 69٪ في عام 2018.
5. نسبة المستثمرات في البورصة 30٪
6. بلغ عدد المستفيدين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة 3 ملايين ، 70٪ منهم نساء حتى عام 2018.
7. نسبة النساء العاملات في الجهات الحكومية 44.5٪.
8. 500 مؤسسة تمويل متناهية الصغر في مصر.
9. مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين ، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية.
10. صدر قرار رئاسي في فبراير 2017 بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية.
11. وقع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم غير مسبوقة مع المجلس القومي للمرأة ، وهو أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع آلية نسائية وطنية.
12. اطلاق خطط الادخار المالي تحت عنوان" نموذج مجموعات الإدخار والقروض في القري VSLAS " وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من 18000 مستفيدة .
13. توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية ، والتى وصل عددهن إلى 59000 امرأة في عام 2018.
14. المرحلة الأولى من تدريب مدربين TOT من 883 امرأة ريفية على أرض الواقع على مفاهيم الشمول المالي في 27 محافظة في مصر.
15. إطلاق حملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة.

محور التمكين الاجتماعي

1. تمثل نسبة الفتيات 54٪ من إجمالي طلبة الجامعات. تمثل الإناث نسبة 46.5 ٪ من حاملي درجتي الماجستير والدكتوراة.
2. نسبة النساء تمثل 48.6٪ من إجمالي الأساتذة في الجامعات.تستفيد النساء بنسبة 89٪ من برامج الحماية الاجتماعية (2.25 مليون أسرة – 10 مليون فرد).زيادة بنسبة 235٪ في ميزانية التحويلات النقدية (من خلال برنامج التكافل والكرامة).
3. تخصيص 250 مليون جنيه مصري لخدمات رعاية الطفل من الموازنة العامة للدولة.

4. تمثل نسبة النساء 65٪ من المستفيدين من برامج التدريب للجهات الحكومية.استفاد 38 مليون امرأة من دعم التموين الخبز والدقيق.
5. استفادت 34 مليون امرأة من بطاقات الحصص الغذائية.
6. استفادت 10 ملايين امرأة من دعم الرعاية الصحية.
7. استفادت 8 ملايين امرأة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية.
8. يكفل الدستور المصري لعام 2014 حماية ورعاية الأمومة والطفولة ، والنساء المعيلات والمسنات والنساء الأكثر احتياجاً.
9. تبني واستمرار برنامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي ؛ حيث تم إصدار 700000 بطاقة هوية للنساء بهدف ممارسة حقوقهن الدستورية وتيسير وصولهن للخدمات المقدمة من الدولة .
10. إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 563 قرية و 345 مركز في 27 محافظة مع حوالي 2،000،000 امرأة (80٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج) بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة.
11. برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقراً ، حيث تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي 250،000 وحدة سكنية لسكان العشوائيات ، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة إلى مناطق مناسبة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين مما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات اللائي يعشن في تلك الأحياء العشوائية الفقيرة وقد وصل عدد المستفيدين إلى عدد 4330 مستفيد.
12. إصدار خطة جديدة لسياسة التأمين الاجتماعي "شهادات أمان" (2018) ، حيث وفرت الحكومة الشهادة لـ 50000 امرأة مصرية معيلة بلا مقابل .
13. مبادرة الإتاحة: بدأت محافظات مصر في الالتزام بتطبيق مبادىء الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الحكومية والمشروعات الجديدة المتطورة.
14. برنامج المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً الذى تم اطلاقه لتوعية الشباب والشابات بمسؤوليات الزواج.
15. الوعي بأهمية الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي بالنسبة للنساء اللائي بلغن 52،611 امرأة في عام 2018.
16. إطلاق برنامج "معاً لخدمة الوطن " وهو الأول من نوعه والذي يستهدف ما يقرب من 700 من الواعظات والراهبات وخادمات الكنائس ومدرسات مدارس الأحد للتوعية بموضوعات مثل: الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، ومكافحة العنف ضد المرأة والختان ، ومناهضة الزواج المبكر.
17. برنامج لأني رجل: إشراك الرجال والشباب في المرأة ووصل عدد المشاركين إلى 24000 رجل على الأرض في جميع محافظات مصر.
18. مبادرة "100 مليون صحة " للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) .

محور الحماية

1. اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي أقرها مجلس الوزراء ومشاركة 20 وزارة (2015).
2. اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (2016)
3. اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2015)

4. إطلاق دراسة مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. أبرز النتائج مثل:

- 10٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر.
- 7٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر.
- 18٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.

الإطار المؤسسي لمحور الحماية :

1. مكتب شكاوى المرأة وفروعه في 27 محافظة. حوالي 60،000 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي – حتى 2018 (التوعية بنظام استقبال ضحايا العنف ضد المرأة ، الدعم القانوني ، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).
2. إنشاء وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية ؛ مع خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية المنشأة لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة .
3. إنشاء وحدة العنف ضد المرأة داخل وزارة العدل لحماية المرأة.
4. انشاء 9 دور إستضافة للنساء الناجيات من العنف من خلال المجتمع المدني و تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي.
5. إنشاء 440 من المستشفيات العامة المتكاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) حزمة شاملة من الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات للضحايا.
6. وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم بآليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية ، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.
7. أصدر الأزهر دليلاً لتدريب القيادات الدينية عن مكافحة العنف ضد المرأة في الإسلام.
8. برنامج تدريبي لمعاوني النيابة العامة والهيئات القضائية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة لعدد 700 مستهدف .
9. برنامج تدريبي لمأذونين وزارة العدل حول العنف ضد المرأة (60 مأذون ومأذونة).
10. دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة .

حملات التوعية والدعوة محور تقاطعي

1. إطلاق حملات طرق الأبواب : استهدفت الحملة حوالي 6 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات ، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.
2. أطلقت حملة "التاء المربوطة سر قوتك" للوصول إلى 110،000،000 مشاهد ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة ، بما في ذلك صنع القرار وسوق العمل بوصفهم مساهمين نشطين في الاقتصاد.
3. حملة "لأني رجل" : أطلقت لإشراك الرجال والفتيان والتى جحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي.
4. أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" في واحدة من أبرز 4 محطات مترو أنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر.

5. تم إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "الملمهمات المصريات" بهدف تسليط الضوء على قصص النجاح والإنجازات التي حققتها المرأة المصرية في مجالات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي ، وصل عددهم إلي 300 نموذج لامرأة ناجحة لتكون قدوة لباقي النساء والفتيات بالمجتمع علماً بأنه وصل عدد المتابعين للحملة إلي 800000 متابع إصدار أول كود إعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام .

التشريعات محور تقاطعي

1. تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والإنترنت بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة.
2. تم تعديل القانون الذي يحكم صندوق التأمين الأسري (القانون رقم 113 لعام 2015) لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء.
3. تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بحيث ينص على عقوبة السجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن عاهة مستديمة أو وفاة.
4. يخصص قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.
5. تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.
6. صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومى للمرأة (القانون رقم 30 لسنة 2018) لرفع مستوى منصب رئيس المجلس إلى منصب وزير ، والاعتراف بدور السياسة الأوسع فيما يتعلق بتمكين المرأة . بتنظيم عمل المجلس القومى للمرأة وتحديد اختصاصاته
7. تمت الموافقة على إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) ، مما يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة .
8. إدراج المرأة المعيلة في قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2013.
9. إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة.
10. تعديل قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر.

قرارات سيادية غير مسبوقة

في مارس 2019 أصدر السيد رئيس الجمهورية خلال احتفالية المرأة المصرية عدد من التوجيهات للحكومة كما يلي:

- دراسة سبل تحقيق مساهمة أكبر للمرأة فى سوق العمل، وتوفير المناخ الملائم والداعم لها، فى ظل حماية اجتماعية مناسبة، لتشجيع تحولها من العمل فى القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، وفى القطاعات غير التقليدية التى تحقق فيها طموحاتها
- استمرار تبنى الحكومة لاستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، والتى تهدف لحماية المرأة فعليًا، من كل أشكال العنف المعنوى والجسدى، آخذين فى الاعتبار، أن الزواج المبكر قبل السن القانونية، والحرمان من التعليم أو من النفقة المناسبة لها ولأولادها فى حالة الطلاق، هى جميعها أشكال متعددة للعنف.
- قيام الحكومة بدراسة أعمق وأشمل لظاهرة الغارمات، وصياغة التشريعات والسياسات التى من شأنها الحد من تلك الظاهرة، لما لها من تداعيات على كيان الأسرة المصرية.
- فى ضوء التوجيهات السابقة بصياغة مشروع للتوعية الأسرية وإعداد الشباب لمسئوليات الزواج، هناك تطلع للتنفيذ الفعال والإيجابى لبرامج المقبلين علي الزواج بحيث يؤتى ثماره فى استقرار الأسرة، ويحفظ لكل من الزوجين حقوقه، جنبًا إلى جنب مع دراسة إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية.
- دعوة الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الشمول المالى، والتمكين التكنولوجى للمرأة، وتقديم مزيد من المساندة للمشروعات الصغيرة التى تتيح للمرأة فرصًا للعمل.
- في ضوء تمثيل المرأة ودورها في البرلمان وفي الحكومة، بنسبة هي الأعلى في تاريخ مصر، هناك دعوة لتحقيق المزيد من المشاركة السياسية، والمزيد من المشاركة في مختلف القطاعات، فمصر أحوج ما تكون في بناء نهضتها، إلى جهود بناتها، جنباً إلى جنب مع جهود أبنائها.
- دعوة الحكومة لدراسة تعديل قانون الخدمة العامة، بحيث يكون أداة لتدريب وتأهيل الفتاة المصرية للالتحاق بسوق العمل، ووضع الآليات والحوافز اللازمة لتحقيق ذلك.
- تولي وزارة الصحة دراسة اجراء مسح شامل لجميع سيدات مصر للكشف المبكر عن سرطان الثدى والاورام.
- انشاء صندوق باسم المرأة المصرية ، وان تكون رئاسة الصندوق فى اغلب الاوقات لفخامته او لمعالى السيد رئيس مجلس الوزراء، لدعم المرأة في ظل التحديات التي تواجهها.

- **التنسيق مع كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية بالدولة بإطلاق مبادرة قومية للمشروعات متناهية الصغر تمول من صندوق "تحيا مصر" ومن خلال بنك ناصر الاجتماعى لتحقق تمكينا اقتصاديا للمرأة المعيلة والفئات الأكثر احتياجا على أن يتم تخصيص مبلغ "250 مليون جنيه" لصالح هذه المبادرة.**

- **دعم أسر المرأة المعيلة والأسر الفقيرة من خلال برامج دعم ميسرة يقدمها بنك ناصر الاجتماعى بقيمة "50 مليون جنيه"، لإتاحة البنية التحتية التى تيسر على المرأة والأسرة حياتها اليومية فى القرى الأكثر فقرا**

- **إتاحة مبلغ 250 مليون جنيه لتقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير خدمات الطفولة المبكرة بما يسمح للأم المصرية بالخروج للعمل والمساهمة في بناء الدولة مع الاستمرار في التوسع في برامج التغذية المدرسية.**

أهم التحديات والعوائق

- بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه، إلا أنه مازالت هناك بعض التقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة التي تحول دون تمتع المرأة ببعض حقوقها خاصة في المجتمعات والمناطق الريفية لنقص وعي المرأة ذاتها بحقوقها

- ضعف فاعلية دور الأحزاب في تكوين الكوادر السياسية النسائية القادرة على خوض الانتخابات، وتركيز اهتمامها على التسجيل في جداول الانتخاب بغرض تجميع الأصوات. وتقوم بعض الأحزاب بوضع المرأة في نهاية القوائم مما يؤثر بالسلب على فرص فوزها في الانتخابات.
- عزوف القطاع الخاص في بعض الحالات عن الالتزام بحقوق المرأة والالتفاف حول ذلك.
- الممارسات الفردية في بعض أماكن العمل قد تحول دون وصول المرأة إلى المناصب الأعلى.
- ضعف دور النقابات المهنية في دعم المرأة، والتصدي لأي صورة من صور التمييز ضدها في القطاع الخاص، بعكس النقابات العمالية النشطة في هذا المجال.
- بالرغم من تزايد نسبة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني إلا أن نسبتها في مواقع اتخاذ القرار مازالت محدودة، فضلا عن عزوف الجيل الجديد عن العمل التطوعي.
- تناول الإعلامي لقضايا المرأة ودعم مشاركتها في كافة المجالات غير كاف.
- ضعف وعي المجتمع وخاصة المرأة بالمخاطر البيئية الناجمة عن تغير المناخ والتلوث البيئي.

أولويات جمهورية مصر العربية لتسريع تقدم المرأة والفتاة

1) المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة

اتخذت الدولة تدابير خاصة لتحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل فقد حرصت الحكومة المصرية على وضع تدابير مؤقتة وخاصة من أجل حماية المرأة من جميع أشكال التمييز ومن أجل تحقيق المساواة.

على المستوى الدستوري:

- نصت المادة 11 من الدستور المصري 2014 أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة قي جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تعمل الدولة علي اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية. كما تكفل للمرأة حقها فيتولي الوظائف العامة ووظائف الادارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها كما تنص المادة 214 منه حق إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمل المجالس القومية المستقلة

على المستوى التشريعي:

- قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر في 2014 حيث تم تخصيص نصف المقاعد في كل قائمة للسيدات لضمان تمثيلهن بصورة مناسبة. وقد أسفرت انتخابات عام 2015 عن فوز 75 نائبة (فارتفع عدد النائبات الى 90 نائبة من إجمالي 596 عضو مجلس نواب، بنسبة 15% وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ التمثيل البرلماني للمرأة المصرية، وارتفع ترتيب مصر عالميا لتصبح في المرتبة 99 بعد أن كان ترتيبها 125.كما نصت التعديلات الدستورية لسنة 2019 علي 25% نسبة المرأة في البرلمان.
- على مستوى المحليات، كفلت المادة 180 من الدستور للمرأة ربع عدد المقاعد في المجلس
- يخصص قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.
- صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومى للمرأة (القانون رقم 30 لسنة 2018) ليكون عمل المجلس بموجب قانون بدلا من قرار ضمانا للاستدامة وانعكاسا لالتزامات مصر الدولية نحو وجود الية معنية بشئون المرأة.
- صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) ، مما يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة
- إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة.
- صدر قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر.

2) القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

(أ) الاطار القانوني والتشريعي

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والإنترنت بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة و كما تم تعديل مواد المتعلقة بالتحرش والاغتصاب وهتك العرض والتعرض للغير وبالتالى فقد جاءت التعديلات لتوسيع نطاق التجريم للجرائم العنف الموجهة للمرأة.
- تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بحيث ينص على عقوبة السجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن عجز دائم أو وفاة. (ملحق رقم 5)
- تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.(ملحق رقم 6)
- حماية الأمومة للمرأة المسجونة: بإصدار قرار رئيس الجمهورية القانون رقم 106 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون
- منع جرائم الاستغلال الجنسي: وفقا لقرار وزير العدل رقم 9200 لسنة 2015 والخاص بتعديل بعض أحكام بالمرسوم باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم 68 لسنة 1947 المعدل بالقانون رقم 103 لسنة 1976 والخاص بزواج أجنبي من مصرية (ملحق رقم 11)
- منع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي: باصدار القانون رقم 64 لسنة 2010 لمكافحة الاتجار بالبشر
- تم اعداد مشروع قانون خاص بمكافحة الزواج المبكر(منع زواج الأطفال) ويتم مناقشته بمجلس النواب.

الإطار الاستراتيجي:

- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ومحور خاص للحماية من كافة اشكال العنف والتمييز .
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي أقرها مجلس الوزراء ومشاركة 20 وزارة (2015).
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (2016)
- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2015)
- اعتماد الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر 2015–2020
- الاستراتيجية القومية للسكان 2015–2030
- إطلاق دراسة مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، تعتبر مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. أبرز النتائج:
  - 10٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر.
  - 7٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر.
  - 18٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.(ملحق رقم 4) .

(ب) الإطار المؤسسي:

- مكتب شكاوى المرأة وفروعه في 27 محافظة.
- إنشاء وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية ؛ مع خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية المنشأة لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة وصدور قرار رقم 2180 لسنة 2014 بإستحداث أقسام لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة مديريات الأمن بمحافظات الجمهورية.
- وحدة العنف ضد المرأة المنشأة داخل وزارة العدل لحماية المرأة.

- 19 وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة في الجامعات.9 مراكز للاستضافة لتقديم الحماية والإيواء والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية للمرأة المعنفة

(ج) البرامج والخدمات

- حوالي 60،000 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي – حتى 2018 (التوعية بنظام استقبال ضحايا العنف ضد المرأة ، الدعم القانوني ، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).
- 440 من المستشفيات العامة المتكاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) حزمة شاملة من الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات للضحايا.
- 19 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم بآليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.
- استقبلت مكاتب تسوية المنازعات الاسرية حوالي 12,098 مستفيد/ة من عدد 170 مكتب على مستوى المحافظات لتقدم المشورة الأسرية وتوفير الاستقرار الاسري ونشر الوعي تفاديا للمنازعات الزوجية.
- أصدر الأزهر دليلاً لتدريب القيادات الدينية عن مكافحة العنف ضد المرأة في الإسلام.
- برنامج تدريبي لمعاوني النيابة العامة والهيئات القضائية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة لعدد 700 مستهدف.
- برنامج تدريبي لمأذونين وزارة العدل حول العنف ضد المرأة (60 مأذون ومأذونة).
- دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة .
- تنفيذ أنشطة توعوية ضمن حملة 16 يوم لمكافحة العنف ضد المرأة للأعوام 2016 و 2017 ، 2018 في اطار الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 25 نوفمبر، بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- تنفيذ مشروع مدن آمنة خالية من العنف والتحرش ، ويستهدف المشروع المناطق العشوائية ، ويعتمد على استخدام طرق مبتكرة كالرياضة والمسرح التفاعلي والفن لبناء كوادر مجتمعية من الشباب المتطوع وتحسين البنية التحتية لبعض الأماكن لتوفير مجتمعات خالية من العنف ضد النساء والفتيات.

القضاء على الأعراف الاجتماعية والممارسات الضارة كالزواج المبكر، وتشويه الاعضاء التناسلية/ الختان:

- تم انشاء أول لجنة وطنية للقضاء علي ختان الاناث في مصر في 2019 من خلال إعداد خطة وطنية تنتهج منظور تشاركي متعدد القطاعات، ضمن إطار زمني وميزانية محددة، ومعتمدة على مقومات الاستدامة والتقييم والمتابعة.
- أنتاج عدد من الأفلام التوعوية عن أضرار الزواج المبكر، وإذاعتها عبر وسائل الإعلام القومية.
- انشاء خط نجدة الطفل(16000) استناداً على القانون رقم 126 لعام 2008، ويوفر الخط خدمة متخصصة للرد على الأسئلة المتعلقة بختان الإناث على مدار 24 ساعة ويقوم بالتدخل لمنع إجراءه في حالات عديدة.
- اطلاق حملة (ابنتى نور عينى) لاعداد طالبات قيادات فى كل المدارس الثانوية بنات وتهدف المبادرة الى الرقى بشخصية الطالبات القيادية وتمكين الطالبات من استكمال تعليمهن وتنمية القدرة على التعبير عن الذات والتأثير فى البيئة المحيطة بالتفاعل الايجابى.

(د) الاتجار بالبشر

- انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.
- بموجب قرار وزير العدل رقم 9200 لسنة 2015، أشترط علي الرجال الاجانب الذين يريدوا أن يتزوجوا من النساء والفتيات، بتقديم شهادات استثمار ذات عائد دوري باسم طالبة الزواج المصرية مع منع الزواج اذا تجاوز فرق السن بين الزوجين 25 سنة وهذا فى اطار الزواج الرسمى المستوفى الشروط القانونية

- يقوم قسم متابعة جرائم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأشخاص التابع لوزارة الداخلية بالتعاون مع الإنتربول بإحكام الرقابة على كافة منافذ الدخول والخروج من البلاد، فضلا عن التعاون الوثيق بين السلطات المصرية وشركات السياحة الأجنبية وكذلك عدد من الدول في مجال تبادل المعلومات حول هذه الممارسات.
- يتم العمل علي إنشاء أول مأوى إقليمي للنساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)،
- إعداد دليل تدريبي إرشادي، وعقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل للقضاة وأعضاء النيابة بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) استهدفت بناء القدرات لكوادر إنفاذ القانون المنوط بها التعامل المباشر مع قضايا الاتجار بالبشر.
- إنشاء وحدة متخصصة بإحدي المستشفيات التابعة لوزارة الصحة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لتقديم الرعاية الصحية والنفسية لضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم، فضلاً عن تشكيل "لجنة تسيير" معنية بقضية الاتجار بالبشر، كما تقوم الوزارة حالياً بعقد الدورات التدريبية الخاصة بمُقدمي الرعاية الصحية (أطباء – ممرضات) لتنمية قدراتهم في مجال تقديم المساعدة الطبية والتأهيل النفسي لضحايا الاتجار بالبشر.
- إنشاء "وحدة مكافحة الاتجار بالبشر" بالمجلس القومي للطفولة والأمومة قامت بتدشين حملة لمنع زواج القاصرات أو بما يُسمي زيجات "موسمية" أو "صيفية".

3) <u>ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة</u>

- زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للنساء من 23 ٪ في عام 2015 إلى 46 ٪ في عام 2018.
- زيادة نسبة قروض التمويل متناهية الصغر المخصصة للنساء من 45٪ في عام 2015 إلى 69٪ في عام 2018.
- نسبة المستثمرات في البورصة 30٪
- بلغ عدد المستفيدين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة 3 ملايين ، 70٪ منهم نساء حتى عام 2018.
- 500 مؤسسة تمويل متناهية الصغر في مصر.
- مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين ، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية.
- مصر هي أول دولة تعلن البدء في العمل علي ادماج مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للحصول علي جائزة ختم المساواة بين الجنسين في القطاع السياحي
- تنفيذ برنامج تطوير الحرف اليدوية "أدها وأدود": لتطوير وتحديث الحرف اليدوية التقليدية من خلال تدريب النساء على التصميمات الحديثة العصرية بحث تتناسب مع احتياجات السوق.
- تنفيذ برنامج الأسر المنتجة: وهو من المشروعات الرائدة في مجال اقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة الفقيرة، ويهدف إلى مكافحة الفقر ورفع مستوى معيشة الاسرة، من خلال 34000 مركز تدريبي على مستوى محافظات مصر، ويتم تنظيم معارض لتسويق منتجات البرنامج.
- تنفيذ برنامج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (بشائر الخير): الذي يهدف إلى اقراض المرأة المعيلة في المشروعات متناهية الصغر.
- اطلاق برنامج الادخار والاقراض تحت عنوان" نموذج مجموعات الإدخار والقروض في القري VSLA وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من 18000 مستفيدة .
- تنفيذ مشروع "منتج ريف مصر": لدعم القدرات الانتاجية والتسويقية للمرأة في المحافظات المصرية بشكل عام، وتلك المشهورة منها بزراعة النخيل ومنتجاته تحديدا.

- عقد دورات تدريب مدربات في إطار برنامج (النساء يمضين قدما) في مجالات ريادة الاعمال النسائية .
- تنفيذ مشروع "تنمية المهارات الحرفية للمرأة في صعيد مصر" ، استهدف المشروع 9000 سيدة من خلال عقد دورات تدريبية في مجالات محو الامية/ التوعية الاساسية/ المهارات المتخصصة/ إدارة المشروعات تم في إطار المشروع صرف مبلغ 2 مليون جنية كقروض دوارة لعدد 200 سيدة.
- تنفيذ مشروع "بناء مرونة نظم الأمن الغذائي بصعيد مصر" للمرأة الريفية، الذي يستهدف تقديم آليات للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية، كما يقوم المشروع بمنح قروض عينية.
- تنفيذ برنامج (بنت مصر) الذي يستهدف تقديم قروض للمرأة المعيلة لتربية الدواجن–تجارة الخضار والفاكهة– الخياطة وبيع الملابس.
- تنفيذ مشروع "نساء مصريات: رائدات المستقبل" ، مستهدفاً خلق فرص عمل للمرأة وفتاة من الأحياء الفقيرة بالقاهرة
- تنفيذ مشروع "دور المرأة المصرية .. القطن المصري من الزراعة الى الحصاد" يهدف المشروع إلى إعادة النهضة الزراعية للقطن المصري طويل التيلة من خلال تنفيذ دورات تدريبية لتأهيلهن للقيام بدورهن في رفع وعي المزارعات بالطرق السليمة لزراعة وجني محصول القطن وكيفية الإهتمام ببذوره وتجنب الآفات وصل عدد المستفيدات الى 75 ألف سيدة.
- تنفيذ مشروع "تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال التمكين الإقتصادي للمرأة " بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية وضمان مشاركتها في تنمية مجتمعاتها، من خلال ايجاد فرص عمل مدرة للدخل للمرأة المعيلة والفقيرة
- عقد دورات تدريبية لتدريب المدربين على رخصة قيادة الأعمال الدولية بالتعاون مع مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الأعمال.
- 462 دورة تدريبية استهدفت 19856 سيدة بهدف رفع المهارات القيادية والإدارية، وتانمكين الاقتصادي مجال ريادة الأعمال وتأهيل المرأة لدخول سوق العمل, تقديم إستشارات و دراسات جدوى بالمجان تنظيم معارض داخل مصر وخارجها, الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

4) دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية

- زيادة نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية من 9٪ في عام 2015 إلى 27٪ في عام 2017.
- تعد مصر عضواً في مبادرة البنك الدولي للنفاذ المالي العالمي (UFA).
- تبني إعلان Maya Declaration الصادر حول التحالف من أجل شبكة االشمول المالي للمؤسسات التنظيمية، والذى يركز على تهيئة البيئة المناسبة ، وتنفيذ الإطار المنطقي ، وضمان اتخاذ تدابير لحماية المستهلك ، واستخدام البيانات لإعلام وتتبع جهود الشمول المالي.
- استضافت مصر أيضًا التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) و المنتدى العالمي للسياسات GPF في مدينة شرم الشيخ في عام 2017.
- صدر قرار رئاسي في فبراير 2017 بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية.
- وقع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم غير مسبوقة مع المجلس القومي للمرأة ، وهو أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع آلية نسائية وطنية.
- اطلاق برنامج الادخار والاقراض تحت عنوان" نموذج مجموعات الإدخار والقروض في القري VSLAS " وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من 18000 مستفيدة .
- توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية ، والتى وصل عددهن إلى 59000 امرأة في عام 2018.
- المرحلة الأولى من تدريب مدربين TOT من 883 امرأة ريفية على مفاهيم الشمول المالي في 27 محافظة في مصر.
- إطلاق حملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وروح المبادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخريجين الجدد من خلال رفع كفاءات وبناء قدرات الشباب بالجهات الحكومية والمجموعات الشبابية.
- تم إطلاق أول مركز للتطوير وريادة الاعمال المجتمعي Social Innovation Hub وينفذ برامج تطوير القدرات في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع شركة ميكروسوفت مصر في عام 2016 وتعمل الدورات على بناء قدرات الفتيات خريجي الجامعات الحكومية في مجال علوم الحاسب الالي وخلق التوعية بالفرص المتاحة لهن في مجال البرمجيات وكيفية استخدامها في مجال ريادة الاعمال
- تم الوصول إلى مليون شاب وفتاة من خلال مبادرة "مصر تعمل " بهدف بناء مهاراتهم وتوفير الخدمات لهم مع التركيز بشكل خاص على التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوظيف .
- تم إطلاق حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب .

5) <u>تغيير المعايير الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية المبنية على الفروق بين الجنسين</u>

- إطلاق حملات طرق الأبواب : استهدفت الحملة حوالي 6 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.
- أطلقت حملة "التاء المربوطة سر قوتك" للوصول إلى 110،000،000 مشاهد ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة ، بما في ذلك صنع القرار وسوق العمل بوصفهم مساهمين نشطين في الاقتصاد.
- حملة "لأني رجل" : أطلقت عام 2017 لإشراك الرجال والفتيان والتى نجحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي و 24 ألف مستفيد على الأرض في جميع المحافظات بالتعاون مع المجتمع المدني
- أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" في واحدة من أبرز 4 محطات مترو أنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر (2.5 مليون متردد على المترو يومياً)
- تم إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "الملهمات المصريات" بهدف تسليط الضوء على قصص النجاح والإنجازات التي حققتها المرأة المصرية في مجالات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي ، وصل عددهم إلي 300 نموذج لامرأة ناجحة لتكون قدوة لباقي النساء والفتيات بالمجتمع علماً بأنه وصل عدد المتابعين للحملة إلي 800000 متابع .
- إصدار أول كود إعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام و إنشاء مرصد اعلامي: بهدف رصد وتحليل كل ما ينشر في مختلف وسائل الإعلام عن المرأة سلباً وإيجاباً، وتحليله، للخروج بنتائج شاملة
- برنامج المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً الذى تم اطلاقه لتوعية الشباب والشابات بمسؤوليات الزواج.
- إطلاق برنامج "معاً لخدمة الوطن " وهو الأول من نوعه والذي يستهدف ما يقرب من 700 من الواعظات والراهبات وخادمات الكنائس ومدرسات مدارس الأحد للتوعية بموضوعات مثل: الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، ومكافحة العنف ضد المرأة والختان ، ومناهضة الزواج المبكر.
- تنظيم العديد من العروض المسرحية والورش الفنيه الهادفة وعقد الندوات الثقافية والفنية التي تناقش قضايا المرأة، بهدف تغيير النظرة النمطية لها.

- حملات إعلامية مكثفة وتقدم عدد من البرامج الإعلامية والثقافية بمختلف وسائل الإعلام تؤكد على المفاهيم الأسرية والمجتمعية السليمة بهدف تغيير وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤثر سلبا على المرأة، وإبراز نماذج نسائية ناجحة يتم إذاعتها في أوقات الذروة.
- تنفيذ أنشطة توعوية داخل الأندية النسائية لرفع وتنمية وعي المرأة بالقضايا المجتمعية والسياسية والقانونية والصحية، وبموضوعات مكافحة التمييز ضدها، وتنمية مهاراتها المختلفة.
- انتاج عدد من البرامج الاذاعية تهدف الى رفع الوعي العام بدور المرأة داخل المجتمع، والقضاء على الصورة النمطية التمييزية للمرأة، بالإضافة إلى مجموعة من الافلام القصيرة (منها على سبيل المثال: قوة المرأة/ صوت المرأة ثورة/ لا للزواج المبكر/ لا للعنف)
- إطلاق الأغنيه الشبابيه "نور" ، بهدف تغيير الصور النمطية للمرأة في المجتمع، بلغت مشاهداتها اكثر من 47 مليون على وسائل التواصل الإجتماعي المختلفة، كما تم انتاج فيلم مريم والشمس لتشجيع تعليم الفتيات وفيلم بين بحرين لمناهضة ختان الاناث و الزواج المبكر والتشجيع علي التعليم.

6) المشاركة والتمثيل السياسي

شهد تمثيل المرأة فى الحياة السياسية تقدماً ملحوظا خلال فترة إعداد التقرير بما تعكسها المؤشرات والاحصائيات الاتية و ينص الدستور أن الدولة تكفل تحقيق المساواة للرجل والمرأة فى جميع المجالات بما فيهم الحقوق السياسية

- زيادة نسبة النساء في البرلمان المصري من 2٪ في عام 2013 إلى 15٪ في عام 2018 (والتى تمثل أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري).
- حصة 25 ٪ للنساء فى البرلمان والتى تم التوافق عليها فى استفتاء 2019
- زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6 ٪ في عام 2015 إلى 20 ٪ في عام 2017 ثم إلى 25 ٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري).
- 25٪ هي نسبة النساء في المجالس المحلية (أعلى حصة على الإطلاق للنساء في المجالس المحلية 25٪).
- زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 ٪ في عام 2017 إلى 27 ٪ في عام 2018.

كما كسرت للمرأة المصرية للمرة الاولى الحاجز الزجاجي

- تعيين مستشارة امرأة لرئيس مصر في الأمن القومي (2014)
- تعيين سيدة كمحافظ في محافظة البحيرة (2017) وتعيين أخري في دمياط (2018) في التعديل الثاني
- تعيين رئيسة للمحكمة الاقتصادية في مصر (2018)
- مساعدة لوزير العدل في شؤون المرأة والطفل (2015)
- تعيين المرأة ذات الإعاقة والمرأة الريفية في مجلس المجلس القومي للمرأة (2016)
- تعيين أول نائبة لمحافظ البنك المركزي المصري

وقد عقدت الحكومة المصرية برامج تدريب وتنمية قدرات للمشاركة في الحياة العامة والسياسية والوصول لمناصب صنع القرار بتمثيل عادل للمرأة في هذه البرامج.وتنفيذ عدة برامج وحملات للتوعية بأهمية المشاركة السياسية للسيدات ودورهن فى المجتمع فضلا عن تقديم التوعية السياسية لعدد 14 ألف سيدة على انتخابات المجالس المحلية.

تدابير منع التمييز وتعزيز حقوق النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتشابكة من التمييز

1) النساء اللاتي يعشن في المناطق النائية والريفية

- أقر الدستور المصري في مواده أرقام 8 و78 و180 بالحق في تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وبتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، وكذلك تخصيص ربع عدد المقاعد للمرأة في المجالس المحلية بنسبة 25%، كما تتيح الحكومة المصرية للمرأة في الريف المشاركة كعضو في المجالس المحلية التنفيذية بالتعيين.
- إنشاء كيان قانوني لتنظيم عمل الرائدات الريفيات في كافة محافظات مصر، بإنشاء عدد 27 جمعية أهلية لهن بكل محافظة من محافظات الجمهورية،
- يتركز نشاط المرأة الريفية في عدد معين من القطاعات الاقتصادية، إلا أن أغلبية عمالة النساء الريفيات تتركز في قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك بنسبة 53.8% من إجمالي عمالة المرأة الريفية عام2017 وتتميز الزراعة في مصر بمشاركة المرأة في أغلب المهام الزراعية المختلفة كما يشاركن فى مراحل الإنتاج الزراعي بكافة انواعه، وتبلغ نسبة بطالة النساء الريفيات نحو 18.8% مقابل 7.1% للرجال فى الريف لعام 2017.
- تولى الدولة اهتماما كبيراً بتنمية المرأة الريفية في مصر باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في إحداث التنمية الزراعية التي تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية في مصر. ويتسع مفهوم المرأة الريفية ليشمل شرائح النساء اللاتي يقطن البيئة الريفية والصحراوية، والتي تضم (4625) قرية مصرية بتوابعها، حيث تقدر تلك الشرائح السكانية من النساء وقاطنات الريف بما يعادل27.8% من سكان مصر .
- تنفيذ برنامج قومي تنموي يشمل تقديم القروض الميسرة للمرأة الريفية عن طريق صندوق التنمية المحلية التمويلي، وتوفير التدريب والمساعدة الفنية التي تحتاجها المشروعات الاقتصادية والحرفية الصغيرة والمتناهية الصغر، وكذلك توفير فرص جديدة للتسويق لمساعدة المرأة في تسويق منتجاتها من خلال المعارض والأسواق المحلية والخارجية وقد أستفاد من هذا البرنامج 18000 مستفيدة .

- منح المرأة الريفية قروض لإقامة مشروعات إنتاجية تنموية ذات العائد المادي التي تتناسب مع ظروف المجتمع والبيئة المحيطة، بهدف توفير الحد الأدنى من المعيشة لها ولأسرتها للمساهمة في الحد من الفقر والبطالة، على أن يتم تسديد قيمة المشروع على أقساط لعدد (247759) سيدة .
- اطلاق مشروع "تنمية المهارات الحرفية وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة بصعيد مصر"، والذى يهدف إلى تيسير إجراءات حصول السيدات على القروض الميسرة لإقامة مشروعات حرفية
- إعداد وبث برامج إعلامية مكثفة من خلال وسائل الإعلام المختلفة للتوعية الصحية وحث المرأة الريفية على أهمية زيارة الوحدات الصحية بصفة دورية من أجل الحفاظ على الصحة العامة للسيدات الريفيات.
- إقامة مخيمات بيئية ببعض المحافظات بعنوان " التصدي لتغييرات المناخ وآثاره" بهدف تدريب السيدات وتشجيعهن على الإنخراط في الصناعات الصديقة للبيئة ونشر ثقافة الاستثمار البيئي والمشاريع الصغيرة مثل: وحدات فصل القمامة من المنبع –اعادة تدوير المخلفات– استخدامات الطاقة الشمسية –الوقود الحيوي – الزراعة بدون تربة باستخدام المحاليل المغذية والأسماك – اعادة استخدام كاوتش السيارات المستعملة وبراميل الزيوت) استهدفت 2034 سيدة
- تنفيذ مشروع "دور المرأة المصرية .. القطن المصري من الزراعة الى الحصاد" بالتعاون يهدف المشروع إلى إعادة النهضة الزراعية للقطن المصري طويل التيلة من خلال تنفيذ دورات تدريبية لتأهيلهن للقيام بدورهن في رفع وعي المزارعات بالطرق السليمة لزراعة وجني محصول القطن وصل عدد المستفيدات الى 75 ألف سيدة .
- إنشاء مركز تدريب المرأة الريفية، وتنمية مهاراتها على إنشاء وإدارة مشروعات صغيرة، طبقاً للظروف المحلية السائدة مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات البيئية والمادية المتاحة والتأكيد على إستخدام التقنيات الملاءمة للمجتمع المحلي.
- استخراج بطاقات الرقم القومي بالمجان للمرأة الريفية تم اصدارها الى 700000 بطاقة للسيدات

- وضع خريطة الفقر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والتي تتضمن أوضاع المرأة لتحديد المؤشرات التي تسهم في دعم اتخاذ القرار والتخطيط المستنير.

2) النساء ذوات الإعاقة

- أفرد الدستور مواد تضمن وتحمى حقوق "الأشخاص ذوى الاعاقة" في كافة مناحي الحياة فتنص المادة 81 على "التزام الدولة بضمان حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة والاقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص " كما تنص مواد أخرى على ضمان الحق فى العمل و التمكين السياسى والاجتماعى و الاقتصادى.
- صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة رقم 10 لسنة 2018 والذى يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة والذي هدف الى عدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها أو جنس الشخص ذي الإعاقة، وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بكافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى كافة الميادين، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق كما تم إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة.
- قوانين العمل تضمن وتمنح حقوق للمرأة العاملة ذات الاعاقة والراعية ذات الاعاقة وإعطاء نسبة 5 % من عدد الوظائف او فرص العمل بها لذوي الإعاقة.
- تم إعلان السيد رئيس الجمهورية عام 2018 عاما لذوي الإعاقة.
- توفير خدمات المرأة ذات الإعاقة: يتم ذلك من خلال مؤسسات ذوي الإعاقة، تقديم خدمات التأهيل والعلاج الطبيعي والتدخل المبكر، والدعم النقدي والتنمية الاقتصادية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- صدور القرار الوزاري رقم 42 لسنة 2015 المعني بتطبيق التعليم الدمجي للتلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بالفصول النظامية بالمدارس.
- صدور قرار المجلس الأعلى للجامعات بقبول الطلاب ذوي الإعاقة السمعية في الجامعات المصرية.
- ادراج مكون الإعاقة في الاستراتيجية القومية للصحة وتشمل الاستراتيجية خدمات التدخل المبكر للكشف عن الإعاقة.
- توفير 5000 فرصة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة في أجهزة الدولة.
- تخصيص "معاش كرامة" يتقاضاه الشخص ذو الإعاقة نفسه ضمن برامج الحماية المجتمعية.
- تخصيص 5% من الوحدات السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي.
- يضم مجلس النواب الحالي لأول مرة في تاريخ مصر سبع نائبات ذوات إعاقة.
- إطلاق المبادرة الرئاسية لدمج وتمكين الأشخاصِ ذوي الإعاقة فى قطاع الاتصالاتِ وتكنولوجيا المعلوماتِ.
- تمثيل المرأة ذات الاعاقة في عضوية المجلس القومي للمرأة لأول مرة في عام 2016 واستحداث لجنة دائمة للمرأة ذات الإعاقة ضمن لجان المجلس القومى للمرأة،
- إطلاق مبادرة محافظة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظات[بني سويف ، سوهاج ، الدقهلية] لتطبيق نظام الإتاحة للمنشأت الخدمية داخل المدن للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إطلاق مبادرة "كوني منتجة" (مرحلة تجريبية) لتدريب وتأهيل فتيات من إعاقات مختلفة على بعض الحرف اليدوية وتنظيم معرض للمنتجات، ومن أهم الفعاليات التي إنبثقت من المبادرة خلال العام 2018 عقد دورات تدريبية للتأهيل الحرفي على المشغولات اليدوية لمنتجات الحلي والتطريز والكروشيه للمرأة ذات الاعاقة.
- جاري العمل على تنفيذ دراسة بحثية حول "العنف ضد المرأة ذات الاعاقة".

3) **النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.**

- تشمل برامج الرعاية الصحية في مصر برنامجا قوميا حول الوقاية والحماية من الأمراض المنقولة جنسيا أو عن طريق الدم، وبخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة، ومرض الالتهاب الكبدي الوبائي.
- يوفر البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز العلاج بالأدوية المضادة لفيروس نقص المناعة البشري مجانا لجميع المصابين طبقا للدليل الوطني للرعاية والعلاج بمعدل تغطية 100% من خلال 14 مركزا بمستشفيات الحميات بالمحافظات مختلفة والتي توفر الرعاية الإكلينيكية لمرضي الإيدز مجانا.
- تم إنشاء عدد 27 مركزا تسمى "العيادات صديقة الشباب" لتوعية الشباب بخطورة هذه الأمراض وكيفية الوقاية منها، كما تم إنشاء خط ساخن لتلقي الاستفسارات وتقديم المشورة.
- يتم تنفيذ برنامج وقاية الطفل من أم مصابة لجميع السيدات الحوامل المصابات بالفيروس، ونجح البرنامج في تحقيق نسبة 100% لوقاية الأطفال منذ عام 2014 من خلال توفير الأدوية لكل المصابات الحوامل وتوفير ادوية الوقاية، والفحوصات الخاصة بالكشف عن الفيروس للأطفال.
- يتم توفير جميع تحاليل المتابعة مثل 4CD و PCR مجانا لكل المصابين بصورة دورية وتقوم وزارة الصحة بتوفير العلاج والأدوية الخاصة مجانا لكل المصابين.

أثر العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية – الناجمة عن النزاع أو أحوال الطقس الشديدة أو أحداث أخرى وأثره على تنفيذ منهاج عمل بيجين

على الرغم من تزايد الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم وخاصة العالم العربي وتزايد أعداد الوافدين إلى جمهورية مصر العربية إلا أن مصر تعتبر من الدول التى تحقق استقرار فى أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2014.

السؤال الخامس: الاشارة لاجابة السؤال رقم 2

القسم الثاني

التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

البعد الأول: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة

- المرأة والفقر
- المرأة والاقتصاد .
- الحقوق الانسانية للمرأة .
- الطفلة الأنثى

الإجراءات التي اتخذتها مصر لتعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة

1) تعزيز /إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور

- تتمتع المرأة المصرية بالحق المطلق في العمل على نحو مساوٍ للرجل وفقاً لما نص عليه الدستور المصري حيث تنص: المادة 9 : على التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز. المادة 12 : على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة. المادة 14 : بأن الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة.
- يكفل قانون العمل جميع الحقوق للعاملين من الذكور والإناث على قدم المساواة دون تمييز، وتنص المادة 131 من القانون رقم 12 لسنة 2003 على تنظيم التوجيه لطالبي العمل بصفة عامة رجالاً ونساءً، وللمرأة – شأنها شأن الرجل– الحق في اختيار المهنة الأكثر ملاءمة لقدراتها واستعدادها وميولها.
- تتمتع العاملات في الجهاز الإداري بالدولة بدرجة عالية من الاستقرار في العمل، ولا يوجد أي إجراء أو قرار تنفيذي من شأنه التمييز بينهن وبين الذكور سواء في الترقي أو الأمن الوظيفي .
- تتمتع المرأة التي تعول اسرة، وتلك المتزوجة من موظف حكومي بنسبة إعفاء ضريبي على المرتب مثلها مثل الرجل، تم إدراج المرأة المعيلة في قانون الضرائب الموحد.
- تقدم نظم التأمينات الاجتماعية مزايا تأمينية في حالات التقاعد، العجز، الوفاة، دون أي تمييز على أساس الجنس، حيث تشير احصاءات عام 2017 أن نسبة مشاركة المرأة في التأمينات الاجتماعية تصل إلى 60.6% والمشتركات في التأمين الصحي تصل إلى 57%.
- تلتزم مصر بجميع ما صدر في إطار منظمة العمل الدولية من اتفاقيات خاصة بالعمل ... وما يتعلق منها بشأن المساواة في الأجور، ولهذه الاتفاقيات نفس المرتبة التشريعية للقوانين المصرية
- يتم تقييم العاملين وفقاً لمعايير محددة تسري على كل من الرجل والمرأة دون تمييز.
- تنص المادة رقم 70 من قانون الطفل المصري على الحق للعاملة في القطاع الحكومي، والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص، في أجازة وضع بأجر كامل.
- توفر قوانين العمل المصرية بيئة سليمة للمرأة، وتحميها من أي ممارسات ضارة قد تصيبها أو تمارس ضدها، وفي حال وقوعها، ينص القانون على وجود آليات دعم لرصد الشكاوى والتجاوزات وتطبيق العقوبات الرادعة. وتنفيذاً لذلك صدر قرار وزير القوي العاملة رقم 183 لسنة 2003 بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً حرصاً علي مصلحة المرأه العاملة وحماية لحقوقها. كما صدر القرار رقم 155 لسنة 2003

في شأن تحديد الأعمال التي لايجوز تشغيل النساء فيها حرصاً علي تحقيق أعلي درجات الأمن والسلامة والصحه المهنية للمرأه العاملة ومراعاة لظروفها. وقرر المشرع عقوبات فى حالة مخالفة الأحكام والقواعد سالفة الذكر

- زيادة نسبة النساء الوزيرات إلى 25٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري).
- زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 ٪ في عام 2017 إلى 27 ٪ في عام 2018.
- تصل نسبة المرأة في وظائف الادارة العليا في القطاع الحكومي إلى 24.1% في عام 2017/2016 من إجمالي الوظائف القيادية.
- تمثل نسبة النساء 65٪ من المستفيدين من برامج التدريب للجهات الحكومية.
- نسبة النساء في البنك المركزي المصري وصلت إلي 25٪.
- زيادة نسبة النساء في مجالس البنوك من 10٪ في عام 2018 إلى 12٪ في عام 2019.
- زيادة نسبة النساء العاملات في شركات المساهمة والهيئات العامة من 418 عام 2017 إلى 441 عام 2018.
- انخفض معدل البطالة بين النساء من 24 ٪ في عام 2014 إلى 21.4 ٪ في عام 2018 ثم إلى 19.6 ٪ في الربع الأول من عام 2019.
- نسبة النساء العاملات في الجهات الحكومية 44.5٪.
- اطلاق برنامج " تاهيل القيادات النسائية " بالجهاز الادارى للدولة ويستهدف البرنامج بناء قدرات المرأة وزيادة حصة تمثيلها فى المناصب القيادية والتى تشمل مناصب فى مجالس ادراة الشركات قطاع الاعمال العام ومناصب مساعدين الوزراء .

تقديم/تعزيز سياسات سوق العمل الأنشطة المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التعليم والتدريب والمهارات والاعانات)

- مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين ، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية.
- مصر هي أول دولة تعلن البدء في العمل علي ادماج مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للحول علي جائزة ختم المساواة بين الجنسين في القطاع السياحي.
- انشاء وحدة للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بوزارة القوي العاملة بقرار رقم (1) لسنة 2019 وتهدف الى تحقيق المساوة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وتمكين المرأة اقتصاديا فضلا عن التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص لتصل اجمالي عدد وحدات تكافؤ الفرص بمصر الي 33. وحدة
- انشاء وحدات على مستوى الجمهورية لنشر ثقافة تمكين المرأة وتم حتى الان انشاء 23 وحدة .
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وروح المبادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخريجين الجدد من خلال رفع كفاءات وبناء قدرات الشباب بالجهات الحكومية والمجموعات الشبابية.
- تم إطلاق أول مركز للتطوير وريادة الاعمال المجتمعي Social Innovation Hub وينفذ برامج تطوير القدرات في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع شركة ميكروسوفت مصر في عام 2016 وتعمل الدورات على بناء قدرات الفتيات خريجي الجامعات الحكومية في مجال علوم الحاسب الالي وخلق التوعية بالفرص المتاحة لهن في مجال البرمجيات وكيفية استخدامها في مجال ريادة الاعمال .
- تم الوصول إلى مليون شاب وفتاة من خلال مبادرة "مصر تعمل " بهدف بناء مهاراتهم وتوفير الخدمات لهم مع التركيز بشكل خاص على التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوظيف .
- تم إطلاق حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب .

اتخاذ تدابير لمنع التحرش الجنسي بما في ذلك مكان العمل

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي بما يتضمن التحرش الجنسي في مكان العمل ويعتبر شكلا من أشكال تشديد العقوبة وكما يشكل أحد اشكال انتهاك قانون العمل الذي يحاسب عليها مرتكب الجريمة تأديبيا بعقوبات تصل الي الفصل من العملانشاء وحدة للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بوزارة القوي العاملة بقرار رقم (1) لسنة 2019 وتهدف الى تحقيق المساوة بين الجنسن والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وتمكين المرأة اقتصاديا فضلا عن التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص لتصل اجمالي عدد وحدرات تكافؤ الفرص بمصر الي 33 وحدة
- مكتب شكاوي المرأة الذي يستقبل جميع الشكاوي الخاصة بالتمييز او العنف ضد المرأة وتقديم المشورة القانونية مجانا.

تعزيز حقوق ملكية الأراضي وضمان حيازتها

- تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.

- **تحسين الخدمات المالية والحصول على الائتمان، بما في ذلك بالنسبة للنساء العاملات لحسابهن الخاص**

- وصل عدد المستفيدين من المشروعات المتوسطة والصغيرة 3 مليون منهم 70% سيدات
- وصلت نسبة قروض التمويل متناهية الصغر المخصصة للنساء من 45% عام 2015 الي 69% عام 2018
- زيادة نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية من 9٪ في عام 2015 إلى 27٪ في عام 2017.
- تعد مصر عضواً في مبادرة البنك الدولي للنفاذ المالي العالمي (UFA).
- تبني إعلان Maya Declaration الصادر حول التحالف من أجل شبكة االشمول المالي للمؤسسات التنظيمية، والذى يركز على تهيئة البيئة المناسبة ، وتنفيذ الإطار المنطقي ، وضمان اتخاذ تدابير لحماية المستهلك ، واستخدام البيانات لإعلام وتتبع جهود الشمول المالي.
- استضافت مصر أيضًا التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) و المنتدى العالمي للسياسات GPF في مدينة شرم الشيخ في عام 2017.
- وقع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم غير مسبوقة مع المجلس القومي للمرأة ، وهو أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع آلية نسائية وطنية.
- اطلاق خطط الادخار المالي تحت عنوان" نموذج مجموعات الإدخار والقروض في القري VSLA " وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من 18000 مستفيدة .
- توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية ، والتى وصل عددهن إلى 59000 امرأة في عام 2018.
- المرحلة الأولى من تدريب مدربين TOT من 883 امرأة ريفية على مفاهيم الشمول المالي في 27 محافظة في مصر.
- إطلاق حملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة.

وضع آليات لمشاركة المرأة المتساوية في هيئات صنع القرار الاقتصادي (على سبيل المثال، في وزارات التجارة والمالية والمصارف المركزية واللجان الاقتصادية الوطنية) .

- وحدة تكافؤ الفرص بوزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية ووزارة القوي العاملة
- وحدة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- لجنة لمشاركة المرأة الاقتصادية في المجلس القومي للمرأة
- برنامج عمل الحكومة المصرية 2022/2018 يركز علي بناء قدرات وحدات تكافؤ الفرص ووجود نسبة لاستفادة المرأة من المشروعات القومية
- تم عقد برامج مثل سيدات يقدن المستقبل وغيرها لتأهيل السيدات للمناصب القيادية
- زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6٪ في عام 2015 إلى 20٪ في عام 2017 ثم إلى 25٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري). ومنها وزيرة للاستثمار والتعاون الدولي
- زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 ٪ في عام 2017 إلى 27 ٪ في عام 2018.
- تصل نسبة المرأة في وظائف الادارة العليا في القطاع الحكومي إلى 24.1% في عام 2017/2016 من إجمالي الوظائف القيادية.
- زيادة نسبة النساء فى مجالس البنوك من 10% عام 2018 الى 12% عام 2019 و فى شركات مساهمة والهيئات العامة من 418 عام 2017 الى 441 عام 2018 .
- تعيين سيدتان فى منصب محافظ عام 2017 و2018
- تعيين أول نائبة لرئيس البنك المركزى ورئيسة للمحكمة الاقتصادية عام 2018
- تشارك المرأة بنسبة (60.7)% فى المهن الاجتماعية وبنسبة 45.3% فى نقابة المهن التعليمية وبنسبة 55.1% فى نقابة الصيادلة خلال عام 2016.
- شاركت المرأة المصرية في صياغة الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة (2012/2007 – 2017/2012) لإدماج النوع في الخطة القومية للدولة في مختلف مجالات التنمية.

الاجراءات التى اتخذتها مصر للحد من واعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلى وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل

ادراج الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في الاحصاءات والمحاسبة الوطنية

- 91% من المصريات يقمن بأعمال منزلية
- 27%من المصريات يقمن بأعمال متصلة بالرعاية الأسرية لأفراد الأسرة
- هذه الأعمال غير مدفوعة وتقدر قيمتها بـ 458 مليار جنية سنويا للأعمال المنزلية و167 مليار جنية سنوياً للأعمال المتصلة بالرعاية الأسرية، وفي كثير من الأحيان لا يشارك الزوج في هذه الأعمال حتى إذا كانت مرأة عاملة.
- هذه الاحصاءات ضمن الاحصاءات الوطنية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

توسيع خدمات رعاية الأطفال أوتقديم الخدمات القائمة بأسعار أكثر يسرا

- قرار من رئيس الجمهورية يشأن إتاحة مبلغ 250 مليون جنيه لتقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير خدمات الطفولة المبكرة بما يسمح للأم المصرية بالخروج للعمل والمساهمة في بناء الدولة مع الاستمرار في التوسع في برامج التغذية المدرسية.
- اصدار قروض بقيمة 50 مليون جنيه لانشاء حضانات لاتاحة زيادة في تشغيل المرأة.

توسيع الدعم للأشخاص كبار السن الضعفاء وغيرهم ممن يحتاجون إلى أشكال مكثفة من الرعاية

- نسبة السيدات المؤمن عليهن تصل إلى 60.6% كما بلغت نسبة المشتركات في التأمين الصحي إلى 57% خلال عام 2017 .
- اطلاق برنامج كرامة ليصل الى مايزيد علي 163,000 مسن ومسنة.
- تعزيز الخدمات للمرأة المسنة من خلال مبادرات عديدة منها مبادرة (نحب بعض بجد) التي تم إطلاقها بالتزامن مع احتفالات اليوم العالمي للمسنين .
- برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقرا ، حيث تم اطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالى 250000 وحدة سكنية لسكان العشوائيات ، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة الى مناطق مناسبة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين مما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية النساء ووصل عدد المستفيدين الى 4330 مستفيد.

تقديم أو تعزيز إجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية أو أي نوع آخر من الإجازات العائلية

- اصدار قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر بأجر كامل على أن تستحق الموظفة اجازة بدون اجر لرعاية طفلها لمدة عامين على الاكثر في المرة الواحدة وبحد اقصى ست سنوات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية .

- للعاملة في الحكومة الحق في أجازة لرعاية الطفل وذلك بحد أقصي عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية، وتقوم الجهة الحكومية بسداد التأمينات الاجتماعية المستحقة على العاملة وعلى جهة العمل، أو منحها ربع المرتب بحسب اختيارها، مع الاحتفاظ لها بوظيفتها وأقدميتها الوظيفية والعلاوات الدورية والاجتماعية وحقها في الترقية لحين عودتها من الأجازة.

إجراء حملات أو أنشطة لزيادة الوعي لتشجيع مشاركة الرجال والفتيان في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي

- حملة "لأني رجل" : أطلقت عام 2017 لإشراك الرجال والفتيان والتى نجحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي و 24 ألف متطوع على الأرض في جميع المحافظات تهدف إلى رفع الوعي حول قضايا المرأة وتسليط الضوء على النماذج الايجابية لدور الرجل في دعم المرأة خلال مراحل حياتها المختلفة.

ادخال تدابير التقشف/ضبط أوضاع المالية العامة، مثل تخفيض الإنفاق العام أو تخفيض عمالة القطاع العام خلال السنوات الخمس الماضية

لم تتخذ الحكومة أى اجراءات تقشف نتج عنها تخفيض الانفاق العام أو تخفيض عمالة القطاع العام خلال الخمس سنوات الماضية.

البعد الثاني

القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

مجالات الاهتمام الحاسمة:

- المرأة والفقر
- تعليم المرأة وتدريبها
- المرأة والصحة
- الحقوق الإنسانية للمرأة
- الطفلة الأنثى .

الاجراءات التى اتخذتها مصر فى الخمس سنوات الأخيرة للحد والقضاء على الفقر بين النساء والفتيات

- **تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك) والتدابير الهادفة**

- تبني واستمرار برنامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي ؛ حيث تم إصدار 700000 بطاقة هوية للنساء بهدف ممارسة حقوقهن الدستورية وتيسير وصولهن للخدمات المقدمة من الدولة والإلتحاق بالعمل.
- تقديم مِنَح لإقامة مشروعات إنتاجية تنموية إستفادت منها (247759) سيدة .
- مراكز خدمة المرأة العاملة: وهي مراكز إنتاجية خدمية أنشأت بهدف تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ومعاونتها من أجل التوفيق بين مسئوليتها كأمرأة عاملة تجاه عملها وأسرتها في 22 محافظة على مستوى الجمهورية ويبلغ عددها (39) مركزاً بها عدد (41) وحدة إستفاد عدد (1855235) مستفيدة .
- برنامج تطوير الحرف اليدوية "أدها وأدود": برنامج على تطوير الحرف اليدوية بما يتفق مع تحديث وتطوير نمط جديد من المنتجات التقليدية عن طريق تعريف السيدات بتصميمات حديثة جديدة وعصرية لادخالها على منتجاتهن بما يناسب الذوق العام.

دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع

- تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير قروضاً بشروط ميسرة، ودعم القدرات التسويقية والتصديرية من خلال إقامة المعارض والتسويق الجماعي للمشروعات دون تمييز بين الإناث والذكور .
- مشروعات الأسر المنتجة: "تبلغ 430 تقوم بتدريب النساء محدودات الدخل على المهن والحرف التراثية والبيئية والمنزلية، فضلاً عن 32 معرض دائم لتسويق منتجات هذه الاسر من خلال معارض موسمية
- مشروعات دعم المرأة الريفية: من خلال إقامة مشروعات عينية تتراوح مبالغها من 1000 الى 5000 جنية مصري.
- زيادة الوعي المالي ونشر الثقافة المالية للمرأة وطالبات المدارس والجامعات و رفع نسب الإدخار وتشجيع ريادة الأعمال، زيادة نسبة الشمول المالي كمعيار قومي في ضوء استراتيجية 2030 للمرأة
- مشروع الإقراض والإدخار VSLA [Village Saving and Loan Association]
- اطلاق برنامج الشمول المالي للمرأة والعمل على التالى :-
  - تأهيل رائدات ريفيات بعدد (886) بتدريب TOT للتوعية بمفاهيم الشمول المالى .
  - توعية السيدات بالخدمات البنكية بجميع المحافظات عدد المستهدفات 95000 سيدة .

- نشر ثقافة إقامة المشروعات الصغيرة وتأثيرها في تحسن مستوى الدخل للنساء بالمجتمعات المحلية (492 ندوة).
- برنامج ريادة الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات Social Hub.
- مبادرة كوني منتجة لتأهيل المرأة ذات الإعاقة على بعض الحرف اليدوية .
- مبادرة القطن المصري من الزراعة إلى الحصاد [من البذرة إلى الكسوة]

- **إدخال أو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية للنساء اللاتي لديهن أطفال، وخطط ضمان الأشغال العامة/التوظيف للنساء في سن العمل، ومعاشات المسنات)**

- تستفيد النساء بنسبة 89٪ من برامج الحماية الاجتماعية (2.25 مليون أسرة – 10 مليون فرد).
- استفاد 38 مليون امرأة من دعم التموين الخبز والدقيق.
- استفادت 34 مليون امرأة من بطاقات الحصص الغذائية.
- استفادت 10 ملايين امرأة من دعم الرعاية الصحية.
- استفادت 8 ملايين امرأة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية.
- إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 563 قرية و 345 مركز في 27 محافظة مع حوالي 2،000،000 امرأة (80٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج) بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة.
- برامج محو امية السيدات من خلال مبادرة "لا أمية مع تكافل"
- الدعم الإيجابي لتنظيم الأسرة من خلال مبادرة "2 كفاية"
- تحسين بيئة المسكن من خلال مبادرة "سكن كريم"
- مساعدة الأسر في استخراج البطاقة التموينية ودعم مشاركة الفتيات والرائدات ومكلفات الخدمة العامة في برامج تمكين المرأة .
- أطلقت الحكومة المصرية وثيقة تأمين علي الحياة تحت مسمي "وثيقة أمان" خلال عام المرأة المصرية تم تخصيص وثيقة أمان ل50.000 سيدة مصرية مجانا والتي تم تسليمها للسيدات المعيلات والأكثر احتياجا.

جهود مصر لتحسين وصول النساء والفتيات الى الحماية الاجتماعية

تقديم أو تعيزيز التحويلات النقدية المشروطة

- إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 563 قرية و 345 مركز في 27 محافظة مع حوالي 2،000،000 امرأة (80٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج) بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة.

تقديم أو تعزيز المعاشات الاجتماعية غير القائمة على المساهمات

- ضمان الحماية الاجتماعية للمرأة: بإصدار القانون رقم 135 لسنة 2010 للتأمينات الاجتماعية والمعاشات .
- وضع إطار قانوني لتحديد الفئات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي وفقا لقرار وزير التضامن رقم 187 لسنة 2013 بشأن استبدال الفقرة الثانية الواردة بالقرار الوزاري رقم 100 لسنة 2013.
- الاعتراف بالمرأة كعائل للأسرة وفقاً لقانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بقانون رقم 11 لسنة 2013.

إصلاح برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات لتعزيز مستويات وصول المرأة واستفادتها

- استفاد 38 مليون امرأة من دعم التموين الخبز والدقيق.
- استفادت 34 مليون امرأة من بطاقات الحصص الغذائية.
- استفادت 10 ملايين امرأة من دعم الرعاية الصحية.
- استفادت 8 ملايين امرأة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية.
- إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 563 قرية و 345 مركز في 27 محافظة مع حوالي 2،000،000 امرأة (80٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج) بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة.
- أطلقت الحكومة المصرية وثيقة تأمين علي الحياة تحت مسمي "وثيقة أمان" خلال عام المرأة المصرية تم تخصيص وثيقة أمان ل50.000 سيدة مصرية مجانا والتي تم تسليمها للسيدات المعيلات والأكثر احتياجا.

جهود مصر لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات

تعزيز حصول النساء على الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة

- اعتماد عدد من الاستراتيجيات الوطنية لحماية المرأة والفتاة:
  - الاستراتيجية القومية للصحة الانجابية 2015– 2020: ويعنى بها المجلس القومي للسكان اعمالاً لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام 1994.
  - الاستراتيجية القومية للسكان 2015– 2020
  - الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الختان 2016– 2020 .
  - الاستراتيجية الوطنية للحد من الزواج المبكر 2015 –2020 .
- إصدار قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018.
- مبادرة "100 مليون صحة " للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) .
- إنشاء خط ساخن لتقديم خدمات الدعم للنساء المدمنات للمخدرات.
- إنشاء وحدات رعاية صحية بجميع قرى ومراكز الجمهورية، تقدم خدماتها الصحية للمرأة، بالإضافة إلى مراكز تسمى "مراكز صحة المرأة" في أغلب محافظات الجمهورية وتسيير قوافل طبية حكومية/غير حكومية بالقرى والنجوع بصفة دورية لتقديم الخدمات الصحية للمرأة الريفية مجاناً.
- الكشف المبكر عن أمراض سرطان الثدي
- مبادرة (ملف صحي لكل سيدة) بهدف أن يكون لكل سيدة ملف طبي وفقاً لبطاقة الرقم القومي الخاصة بها.
- برنامج "مصر خالية من فيروس سي": لتحقيق الهدف الوطنى "خفض انتشار التهاب الكبد سى إلى1% من السكان" طبقاً لاستراتيجية مصر 2030 التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية.
- هناك 440 من المستشفيات العامة المتكاملة للعنف ضد المرأة حزمة شاملة من الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات للضحايا.
- حملات توعية لدعم صحة المرأة والتغذية الجيدة

توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية والأمومة وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية HIV

- تشمل برامج الرعاية الصحية في مصر برنامجا قوميا حول الوقاية والحماية من الأمراض المنقولة جنسيا أو عن طريق الدم، وبخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة، ومرض الالتهاب الكبدي الوبائي.
- تم إنشاء عدد 27 مركزا تسمى "العيادات صديقة الشباب" لتوعية الشباب بخطورة هذه الأمراض وكيفية الوقاية منها، كما تم إنشاء خط ساخن لتلقي الاستفسارات وتقديم المشورة.
- يتم تنفيذ برنامج وقاية الطفل من أم مصابة لجميع السيدات الحوامل المصابات بالفيروس.
- يتم توفير جميع تحاليل المتابعة مثل CD4 و PCR مجانا لكل المصابين بصورة دورية

الاضطلاع بحملات للتوعية العامة/الصحة العامة

- الوعي بأهمية الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي.
- تعيين عدد 6 الاف رائدة ريفية يتم تدريبهن بمعرفة وزارة الصحة والسكان على نشر الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع عن خدمات صحة الأم والطفل
  - تحديث منهج الرائدات الريفيات ليشمل الرسائل الصحية الخاصة لصحة الأسرة ككل وتدريبهن عليه.
  - تنفيذ عدد 1.5 مليون زيارة منزلية شهرياً للسيدات في سن الإنجاب.
  - تنفيذ عدد 40 ألف ندوة تثقيفية شهرياً في الوحدات الصحية للمنتفعات بالخدمة داخل الوحدات الصحية.
- تفعيل الخط الساخن لمشورة الصحة الإنجابية من خلال طبيبات متخصصات في تنظيم الأسرة للرد على الاستفسارات أو أي شكاوي بخصوص تقديم الخدمة أو استخدام الوسائل.
- تنفيذ بعض البرامج التوعوية مثل صحة المرأة، والتغذية الجيدة، والحقوق الإنجابية، لحمايتها من الأمراض الناتجة عن زيادة الإنجاب والكشف المبكر عن سرطان الثدي وبلغ عدد المستفيدات 52.611 سيدة عام 2018 .
- يتم تقديم وسائل تنظيم الاسرة (الحبوب – الحقن – اللولب – كبسولة تحت الجلد – حبوب منع الحمل للحالات الطارئة) من خلال وحدات الرعاية الاولية والمستشفيات العامة المنتشرة فى جميع انحاء الجمهورية لكافة المترددات دون تمييز .

جهود مصر من اجل تحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات

1) اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات الى التعليم والتدريب التقنى وبرامج تنمية المهارات لمواصلة دراستهن واستكمالها

- يؤكد الدستور ويضمن الحق في المساواة في التعليم ومجانية التعليم من خلال مواد رقم 19و20و21و22و23
- تحسين أوضاع المرأة فى مجال التعليم حيث انخفضت نسبة الامية بين الاناث من37.3% عام 2006 إلى 30.7 % عام 2017.
- ارتفاع نسبة القيد الاجمالي للفتيات في مرحلة التعليم ماقبل الابتدائي لتصل إلى 27% عام 2018/2017 ، كما ارتفعت نسب القيد الإجمالي للفتيات في التعليم الابتدائي لتصل إلى 98.6% عام 2018/2017 و نسبة القيد الإجمالي للفتيات في التعليم الثانوي العام حيث بلغت 35.1% عام 2018/2017 والتعليم العالي للفتيات ليصل إلى 54% عام 2018 بعد أن كان (38.4%) عام 2016/2015 ، وتمثل الاناث نسبة 46.5 % من حاملى درجة الماجستير والدكتوراة ، ونسبة 48.6 % من أجمالى أساتذة الجامعات ، كما بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالدراسات العليا من إجمالي الملتحقين 46.5 %
- اطلاق حملة (ابنتى نور عينى) لاعداد طالبات قيادات فى كل المدارس الثانوية بنات وتهدف المبادرة الى الرقى بشخصية الطالبات القيادية وتمكين الطالبات من استكمال تعليمهن وتنمية القدرة على التعبير عن الذات والتأثير فى البيئة المحيطة بالتفاعل الايجابى.

- إنشاء مدارس الفصل الواحد: لتمكين الفتيات المتسربات من التعليم من استكمال تعليمهن في التعليم النظامي كعلاج ثبت فاعليته لهذه المشكلة، بلغ عدد مدارس الفصل الواحد 5018 مدرسة عام 2014– 2015 انتظم فيها 82070 دارسة.
- اطلاق مبادرة التعليم الفتيات في مصر: تهدف إلى تمكين الفتيات وحصولهن على فرص متكافئة في التعليم الجيد النوعي والمجاني، كما تعمل المبادرة على إزالة الحواجز التي تحول دون إتمام تعلم هؤلاء الفتيات، مثل الرسوم المدرسية، وتكاليف التعليم.
- تنفيذ العديد من الدورات التدريبية والقوافل التعليمية والمبادرات لرفع كفاءة الفتيات ومحو أميتهن خاصة بالمناطق الريفية مثل مشروع "المرأة البحراوية الذى أنشاه المجلس القومي للمرأه في قرية بلا أمية" بمحافظة البحيرة – مبادرة لمحو أمية المرأة بقرية دندرة بقنا – مبادرة العلم قوة

2) <u>تعزيز البيئات التعليمية الأمنة والخالية من التحرش والشاملة للنساء والفتيات</u>

- إنشاء 19 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة، وتوعيتهم بآليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش، كما يتم تنفيذ عديد من الأنشطة التوعوية لمكافحة التحرش.
- إنشاء مدارس صديقة للفتيات، ومدارس المجتمع في القرى المصرية: والتي تهدف إلى اتاحة فرصة حقيقية امام الفتيات من الاسر الفقيرة، والمتسربات من التعليم، من سن 6– 14 سنة للالتحاق بالتعليم ، بلغ عدد المدارس صديقة للفتيات، ومدارس المجتمع 5018 مدرسة وبلغ نسبة الدارسين فيها من الاناث 76.9% مقابل 23.1% من الذكور بإجمالي 106781 دارس ودارسة.

3) <u>زيادة إمكانية الوصول إلى المهارات والتدريب في المجالات الجديدة والناشئة، ولا سيما STEM (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) والطلاقة ومحو الأمية الرقمية</u>

- تنفيذ مبادرة (القراءة الصوتية): بهدف تحسين مهارات القراءة والكتابة في مرحلة التعليم الاساسي، التي ترتكز على مفهوم التعلم النشط من أجل الحد من تدني التحصيل الدراسي والضعف القرائي والكتابي.
- اتاحة فرص تدريب متكافئة للجنسين، من خلال مشروع "بيوت التكنولوجيا " والمعني أساساً بالمرأة المصرية على مستوى المحافظات.
- تنفيذ برنامج "ريادة الاعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات " "Social HUBاستهدف (17000) شاب من الجنسين بهدف تأهيلهم ورفع قدراتهم في مجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات لحل المشكلات المجتمعية، كما تم من خلال البرنامج تنظيم احتفالية لأفضل تطبيقات الكترونية ذكية، وتم منح جائزة عن تطبيق "مساعدة أهالي المفقودين وأطفال الشوارع".
- تقديم المعلومات المتعلقة بريادة الأعمال للسيدات الراغبات في إقامة مشروعات صغيرة ورائدة: من حيث المهارات البحثية والتسويقية والإدارية اللازمة، وتشجيعهن على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال المشروعات الصغيرة.
- تم إطلاق حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب .

البعد الثالث

التحرر من العنف والقوالب النمطية

مجالات الاهتمام الحاسمة

2. العنف ضد المرأة
3. الحقوق الانسانية للمرأة
4. المرأة ووسائل الاعلام
5. الطفلة الأنثى

أولويات العمل في مجال أشكال العنف ضد النساء والفتيات

1) **التحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي الأماكن التعليمية وفي العمل**

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والإنترنت بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة مع تغليظ العقوبة والغرامة فى حالة وجود سلطة محددة على المجنى عليها.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي أقرها مجلس الوزراء ومشاركة 20 وزارة (2015)
- مكتب شكاوى المرأة وفروعه في 27 محافظة وإنشاء غرفة عمليات وخط ساخن (15115) بمكتب شكاوى المرأة لتلقي شكاوى التحرش التي قد تتعرض لها النساء والفتيات في الشوارع والميادين والمتنزهات العامة. حوالي 60،000 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي – حتى 2018 (التوعية بنظام استقبال ضحايا العنف ضد المرأة، الدعم القانوني، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).
- إنشاء وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية؛ مع خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية المنشأة لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة وصدور قرار رقم 2180 لسنة 2014 بإستحداث أقسام لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة مديريات الأمن بمحافظات الجمهورية.
- وحدة العنف ضد المرأة المنشأة داخل وزارة العدل لحماية المرأة.
- 33 وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والجهات الحكومية
- 9 مراكز للاستضافة لتقديم الحماية والإيواء والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية للمرأة المعنفة
- 33 وحدة تكافؤ الفرص بالوزارات.
- 19 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم بآليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.
- تنفيذ أنشطة توعوية ضمن حملة 16 يوم لمكافحة العنف ضد المرأة للأعوام 2016 و 2017 ، 2018 في اطار الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 25 نوفمبر، بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- تنفيذ مشروع مدن آمنة خالية من العنف والتحرش ، ويستهدف المشروع المناطق العشوائية ، ويعتمد على استخدام طرق مبتكرة كالرياضة والمسرح التفاعلي والفن لبناء كوادر مجتمعية من الشباب المتطوع وتحسين البنية التحتية لبعض الأماكن لتوفير مجتمعات خالية من العنف ضد النساء والفتيات.
- اطلاق حملة توعية إعلامية تحمل شعار «حياتك محطات.. متخليش محطة توقفك» داخل بعض المحطات المحورية بمترو الأنفاق حيث يصل عدد مستخدميه إلى حوالى 2 مليون راكب يومياً خلال الفترة 2018/2017.. وتركز الحملة على أربعة موضوعات أساسية،

تتضمن الحملة مجموعة من الرسائل الخاصة بكل قضية ومنها قضية متمثله في «لسه بدرى.. سيبوها تختار»، «لسه بدرى.. مفيش طفلة تشيل طفلة»

2) **زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القصري**

- تجريم الزواج المبكر: بإصدار قرار وزير العدل رقم 6927 لسنة 2008 والذي يحدد سن الزواج بثماني عشر عاماً لكل من الزوجين. تم اعداد مشروع قانون خاص بمكافحة الزواج المبكر ويتم دراسته حاليا في مجلس النواب.
- الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر 2015–2020 .
- اطلاق حملة توعية إعلامية تحمل شعار «حياتك محطات.. متخليش محطة توقفك» داخل بعض المحطات المحورية بمترو الأنفاق حيث يصل عدد مستخدميه إلى حوالى 2 مليون راكب يومياً خلال الفترة 2018/2017.. وتركز الحملة على أربعة موضوعات أساسية، تتضمن الحملة مجموعة من الرسائل الخاصة بكل قضية ومنها قضية متمثله في «لسه بدرى.. سيبوها تختار»، «لسه بدرى.. مفيش طفلة تشيل طفلة»
- ندوات توعوية فى 15 مدرسة مجتمعية عن قضية الزواج المبكر وأضراره خلال حملة ال 16 يوم مناهضة ضد العنف عام 2018 .
- حملة مش قبل18: حول خطورة زواج القاصرات.

3) **تشوية الأعضاء التناسلية ختان الإناث**

- إنشاء أول لجنة وطنية لمواجهة ظاهرة ختان الاناث 2019
- انخفاض واضح فى المؤشرات القومية الخاصة بختان الاناث وخاصة فى الاجيال الجديدة من الفتيات فى الفئة العمرية من (18–19) الى 61.8% في عام 2015
- الاستراتجية القومية لمناهضة ختان الاناث 2016–2020
- تجريم ختان الاناث فى قانون العقوبات فى 2008 وتشديد العقوبة فى عام 2016
- إصدار القرار الوزارى رقم 271 والذى يمنع إجراء أى عملية ختان إناث فى داخل المستشفيات والعيادات والوحدات الصحية
- اطلاق حملات اعلامية والتوعوية لنشر المعرفة والمعلومات عن ختان الاناث حملات طرق الأبواب التى استهدفت حوالي 6 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات الاخيرة قد وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.
- خطاب دينى ضد ممارسة ختان الاناث فقد صدرت فتوى من دار الافتاء بتحريم ختان الاناث فى 2007 و 2018 وأكدت الكنيسة القبطية الارثوذكسية فى موقف رسمى ضد ممارسة ختان الاناث
- خط نجدة الطفل(16000) استناداً على القانون رقم 126 لعام 2008، ويوفر الخط خدمة متخصصة للرد على الأسئلة المتعلقة بختان الإناث على مدار 24 ساعة ويقوم بالتدخل لمنع إجراءه في حالات عديدة.

الاجراءات التى تم اتخاذها للتصدى للعنف ضد النساء والفتيات

1) **تقديم أو تعزيز قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها وتنفيذها**

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والإنترنت بالسجن لمدة

تتراوح بين 6 أشهر و 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة.

- تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بحيث ينص على عقوبة السجن لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خمس إلى سبع سنوات ، وتصل إلى 15 سنة إذا أسفرت القضية عن عجز دائم أو وفاة.
- تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.
- تم اعداد مشروع قانون خاص لمواجهة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وقد عقدت جلسات الاستماع والاجتماعات مع الجهات المعنية الحكومية ومع ممثلى المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية للخروج بمشروع قانون يواجه كافة أشكال العنف ضد المرأة وتغليظ العقوبة فى بعض الحالات.

2) **تقديم أو تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف(مثل الملاجئ، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة، والإسكان)**

- مكتب شكاوى المرأة وفروعه في 27 محافظة. حوالي 60،000 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي – حتى 2018 (التوعية بنظام استقبال ضحايا العنف ضد المرأة ، الدعم القانوني ، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).
- إنشاء وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية؛ مع خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية المنشأة لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة.
- وحدة العنف ضد المرأة المنشأة داخل وزارة العدل لحماية المرأة.
- وحدة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة للتنسيق ومتابعة تنفيذ أنشطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة
- 9 مراكز استضافة للسيدات المعنفات وإصدار دليل إرشادى يتضمن آليات استقبال النساء المعنفات والخدمات المقدمة لهن، وتدريب عدد 162 من العاملين بهذه المراكز، وإصدار القرار الوزارى رقم 245 بتاريخ 2014/9/2 لتضمين الحالات التي تتعرض للتحرش الجنسي، ضمن الفئات المستهدفة التي يتم إستضافتها بمراكز إستضافة وتوجيه المرأة، وضمان حصولها على جميع الخدمات المقدمة بهذه المراكز.
- هناك 440 من المستشفيات العامة المتكاملة للعنف ضد المرأة حزمة شاملة من الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات للضحايا. من خلال تعميم " الدليل الطبي للتعامل مع ضحايا العنف القائم على النوع" وتدريب الأطباء والممارسين على استخدامه. يوفر الدليل لمقدمي الخدمات الصحية كافة المعلومات والارشادات التي تتطلبها معالجة ضحية العنف ومن ضمنها: تقديم المشورة، إسعافات أولية نفسية وطبية، سرعة جمع وحفظ أدلة الطب الشرعي في حالات الاعتداءات الجنسية والإغتصاب للحفاظ على الحقوق القانونية للضحية.
- إنشاء 19 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم بآليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.
- أصدر الأزهر دليلاً لتدريب القيادات الدينية عن مكافحة العنف ضد المرأة في الإسلام.
- برنامج تدريبي لمعاوني النيابة العامة والهيئات القضائية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة لعدد 700 مستهدف .
- برنامج تدريبي لمأذونين وزارة العدل حول العنف ضد المرأة (60 مأذون ومأذونة).
- دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة .

1. **تقديم أو تعزيز إستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء والفتيات على سبيل المثال في قطاع التعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان**

- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 محور خاص بالحماية من كافة أشكال العنف او التمييز ضد المرأة.

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي أقرها مجلس الوزراء ومشاركة 20 وزارة (2015).
- إطلاق الإطار التنفيذي والخطة الخمسية لاستراتيجية العنف ضد المرأة 2015 وإعداد خريطة لكل محافظة تضمنت احتياجات المحافظة لتشكيل نظام إحالة كامل ومتكامل للتعامل مع السيدات ضحايا العنف وسبل الوقاية منه.
- استراتيجيات مناهضة ختان الاناث والحد من الزواج المبكر.
- اطلاق دراسة مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. أبرز النتائج مثل:
  - 7٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر
  - 10٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر.
  - 18٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.

- تنفيذ حملة "لأني رجل" : أطلقت لإشراك الرجال والفتيان والتى نجحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي و24,000 شاب ورجل في جميع محافظات مصر.
- أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" في واحدة من أبرز 4 محطات مترو أنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر.
- تنفيذ مشروع التدخلات الاستراتيجية بهدف إقتراح آليات مبتكرة وحلول عملية لمكافحة العنف ضد المرأة ، وزيادة الوعي المجتمعي تجاه الظاهرة سواء من منظور زيادة الوعي او وسائل الابلاغ وسبل المتابعة والتعريف بالخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- إصدار أول كود إعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام و إنشاء مرصد اعلامي: بهدف رصد وتحليل كل ما ينشر في مختلف وسائل الإعلام عن المرأة سلباً وإيجاباً، وتحليله، للخروج بنتائج شاملة

الاستراتيجيات التى تم استخدامها لمنع العنف ضد النساء والفتيات

1) زيادة الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع

- إطلاق حملات طرق الأبواب : استهدفت الحملة حوالي 6 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات ، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.
- أطلقت حملة "التاء المربوطة سر قوتك" للوصول إلى 110،000،000 مشاهد ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة.
- حملة "لأني رجل" : أطلقت لإشراك الرجال والفتيان والتى نجحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي، كما بلغ عدد المشاركين في البرنامج على الأرض 24000 رجل في جميع محافظات مصر.

- أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" في واحدة من أبرز 4 محطات مترو أنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر.

- برامج المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً الذى تم اطلاقه لتوعية الشباب والشابات بمسؤوليات الزواج.

- تنفيذ أنشطة توعوية ضمن حملة 16 يوم لمكافحة العنف ضد المرأة للأعوام 2016 و 2017 ، 2018 في اطار الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 25 نوفمبر، بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

- تنفيذ مشروع مدن آمنة خالية من العنف والتحرش ، ويستهدف المشروع المناطق العشوائية ، ويعتمد على استخدام طرق مبتكرة كالرياضة والمسرح التفاعلي والفن لبناء كوادر مجتمعية من الشباب المتطوع وتحسين البنية التحتية لبعض الأماكن لتوفير مجتمعات خالية من العنف ضد النساء والفتيات.
- مبادرة توعوية "إكسري حاجز الهوان... من حقك تعيشي في أمان"، تهدف إلى توفير مناخ اجتماعي وثقافي عام مضاد لممارسات العنف ضد المرأة، من خلال اعلام ايجابي ذو مسئولية، وخطاب ديني واضح وحاسم في رفض جميع اشكال العنف.
- في مجال استخدام الاعلام للتوعية بقضايا المرأة تم انتاج أغنية نور بلغ عدد المشاهدات (47 مليون و300 ألف) وانتاج فيلم مريم والشمس لتشجيع تعليم الفتيات وفيلم بين بحرين لمناهضة خات الاناث و الزواج المبكر والتشجسع علي التعليم.
- حملة توعوية من خلال توزيع عدد (200,000) مائتي ألف نشرة إعلانية بعنوان مناهضة العنف ضد المرأة، مع إيصالات الغاز الطبيعي

2) العمل مع الرجال والفتيان

- مشروع " الرجال و النساء معاً " لدعم قضايا المساواة بين الجنسين خلال عام 2018 ، من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة تعمل على رفع الوعي حول قضايا المرأة، بهدف إدماج وتشجيع الرجال والشباب، والحصول على دعمهم ومشاركتهم الايجابية، لبرامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- حملة "لأني رجل" : أطلقت لإشراك الرجال والفتيان والتى نجحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي، كما بلغ عدد المشاركين في البرنامج على الأرض 24000 رجل في جميع محافظات مصر.

3) الحشد الشعبي والتعبئة علي مستوي المجتمع

- إطلاق حملات طرق الأبواب : استهدفت الحملة حوالي 6 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات ، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.
- أطلقت حملة "التاء المربوطة سر قوتك" للوصول إلى 110،000،000 مشاهد ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة.
- حملة "لأني رجل" : أطلقت لإشراك الرجال والفتيان والتى نجحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي، كما بلغ عدد المشاركين في البرنامج على الأرض 24000 رجل في جميع محافظات مصر.

الاجراءات التى اتخذتها مصر لمنع العنف ضد النساء والذى تيسره التكنولوجيا

1. **تقديم أو تعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية**

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والإنترنت بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة.(ملحق رقم 5)
- صدر قانون رقم 175 لسنة 2018 "مكافحة جرائم تقنية المعلومات كأول تشريع مصري، يخاطب الجرائم التي تتم عبر شبكة الإنترنت

- تقوم مباحث الانترنت التابعة لوزارة الداخلية بدور هام في مكافحة الجرائم الالكترونية سواء الابتزاز المادى، أو المعاكسات، وصولاً للإرهاب الالكترونى من خلال ثلاث طرق:-

1. وحدة مباحث الانترنت بوزارة الداخلية الموقع الالكترونى لوزارة الداخلية على شبكة الانترنت www.moiegypt.gov.eg
2. إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات.
3. الخط الساخن (108).

2. <u>تنفيذ مبادرات لزيادة الوعي تستهدف عامة الناس والشابات والشباب في الأماكن التعليمية</u>

- رفع الوعي القانوني للمرأة من خلال ندوات توعية نفذها مكتب الشكاوى والفروع تم استهداف عدد (60,199).
- تنفيذ أنشطة توعوية داخل الجامعات من خلال (19) وحدة مناهضة العنف بالجامعات.

<u>اجراءات تم اتخاذها لمعالجة التمييز ضد المرأة في الإعلام</u>

1) <u>دعم صناعة الإعلام لتطوير مدونات قواعد سلوك طوعية</u>

- إطلاق كود إعلامي (ضوابط مهنية وأخلاقية) لقضايا المرأة في الإعلام بهدف :
  - خلق سياسة إعلامية تعمل على مراعاة التوازن والإنصاف فى عرض وإبراز الصور الإيجابية للمرأة وإنجازاتها.
  - تغيير الصورة السلبية التي قدمها الإعلام عن المرأة، وعدم حصرها كوسيلة إغراء، أو سلعة للبيع، أو أداة للتشهير.
  - التركيز على دور المرأة الإيجابي وتعزيز مكانتها الأسرية والمجتمعية وإسهامها فى عملية التنمية.
- انشاء لجنة الاعلام ضمن اللجان المتخصصة في المجلس القومي للمرأة
- إنشاء مرصد اعلامي: بهدف رصد وتحليل كل ما ينشر في مختلف وسائل الإعلام عن المرأة سلباً وإيجاباً، وتحليله، للخروج بنتائج شاملة

2) <u>توفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها</u>

- تدريب معدي البرامج والإعلاميين في الصحافة والإذاعة والتليفزيون على قضايا تمكين وحقوق المرأة ومكافحة العنف.
- اصدار دليل للرصد الإعلامي يقوم بتقييم التمثيل الحالي للنساء والرجال في الإعلام وتحليل تصوير أدوار النوع الإجتماعي والعلاقات بين الجنسين والعنف ضد المرأة في المجال العام والخاص بهدف مكافحة الصور النمطية والدعوة إلى إنتاج محتويات إعلامية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

<u>- إنشاء أو تعزيز خدمات حماية المستهلك لتلقي الشكاوى المتعلقة بمحتوى الوسائط أو التمييز/التحيز القائم على الجنس في وسائل الإعلام ومراجعتها</u>

- التصدى لمناهضة الخطاب التمييزي ضد المرأة خاصة من خلال وسائل الاعلام والمواد الدعائية المختلفة: (فعلى سبيل المثال لا الحصر، الاستعانة بجهاز حماية المستهلك لإيقاف بث حملة تسويقية تحت عنوان "إنتى عانس" من خلال جهاز حماية المستهلك وتغيير رسالة الحملة لتصبح داعمة للمرأة).

الاجراءات التي تم تصميمها للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز

النساء ذوات الإعاقة

- أفرد الدستور مواد تضمن وتحمى حقوق "الأشخاص ذوى الاعاقة" في كافة مناحي الحياة فتنص المادة 81 على "التزام الدولة بضمان حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة والاقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص " كما تنص مواد أخرى على ضمان الحق فى العمل و التمكين السياسى والاجتماعى و الاقتصادى.
- إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) ، مما يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة كما تم إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تم إعلان السيد رئيس الجمهورية عام 2018 عاما لذوي الإعاقة.
- توفير خدمات المرأة ذات الإعاقة: يتم ذلك من خلال مؤسسات ذوي الإعاقة، تقديم خدمات التأهيل والعلاج الطبيعي والتدخل المبكر، والدعم النقدي والتنمية الاقتصادية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- صدور القرار الوزاري رقم 42 لسنة 2015 المعني بتطبيق التعليم الدمجي للتلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بالفصول النظامية بالمدارس.
- صدور قرار المجلس الأعلى للجامعات بقبول الطلاب ذوي الإعاقة السمعية في الجامعات المصرية.
- ادراج مكون الإعاقة في الاستراتيجية القومية للصحة وتشمل الاستراتيجية خدمات التدخل المبكر للكشف عن الإعاقة.
- توفير 5000 فرصة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة في أجهزة الدولة.
- تخصيص "معاش كرامة" يتقاضاه الشخص ذو الإعاقة نفسه ضمن برامج الحماية المجتمعية.
- تخصيص 5% من الوحدات السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي.
- إطلاق المبادرة الرئاسية لدمج وتمكين الأشخاصِ ذوي الإعاقة فى قطاع الاتصالاتِ وتكنولوجيا المعلوماتِ.
- استحداث لجنة دائمة للمرأة ذات الإعاقة ضمن لجان المجلس القومى للمرأة، وتختص بدراسة وتقييم السياسات العامة والخاصة وتأثيرها على المرأة ذات الإعاقة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات بهذا الشأن.
- إطلاق مبادرة محافظة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظات[بني سويف ، سوهاج ، الدقهلية] لتطبيق نظام الإتاحة للمنشأت الخدمية داخل المدن للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إطلاق مبادرة "كوني منتجة" لتدريب وتأهيل فتيات من إعاقات مختلفة على بعض الحرف اليدوية وتنظيم معرض للمنتجات، ومن أهم الفعاليات التي إنبثقت من المبادرة خلال العام 2018 : عدد (2) دورة تدريبية للتأهيل الحرفي على المشغولات اليدوية لمنتجات الحلي والتطريز والكروشيه، استفادت منها (20) متدربة من ذات الإعاقة البصرية بجمعية النور والأمل.
- جاري العمل على تنفيذ دراسة بحثية حول "العنف ضد المرأة ذات الاعاقة".

البعد الرابع

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

مجالات الاهتمام الحاسمة

1. المرأة فى السلطة وصنع القرار
2. الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة
3. الحقوق الانسانية للمرأة
4. المرأة ووسائل الإعلام
5. الطفلة الأنثى

اجراءات وتدابير تم اتخاذها لتعزيز مشاركة المرأة فى الحياة العامة وصنع القرار

1) إصلاح الدستور والقوانين واللوائح التي تعزز مشاركة المرأة في السياسة، بما في ذلك إصلاح النظام الانتخابي، واعتماد تدابير خاصة مؤقتة، مثل الحصص، والمقاعد المحجوزة، والمقاييس والأهداف

- فى إطار الدستور
  - أقر الدستور مادة (11) مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص على كافة الاصعدة وألزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، كما نص على إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز، واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، مع التأكيد على أن "عدم النص على كوتة للمرأة " كان تماشيا مع الصالح العام، فالمرأة ليست فئة مثل بقية الفئات التي تطالب بكوتة في البرلمان.
  - على مستوى المحليات، كفلت المادة 180 من الدستور للمرأة ربع عدد المقاعد في المجلس المنتخب لكل وحدة محلية في مختلف مستويات الحكم المحلي(من المحافظة إلى المركز ثم المدينة وحتى مستوى القرية) ليصبح عدد المقاعد التي ستشغلها السيدات ما يقرب من 13500 مقعد، في أول انتخابات محلية يتم عقدها بعد إقرار الدستور المصري.
  - تخصيص 25% للسيدات في البرلمان طبقا للتعديلات الدستورية لعام 2019
- في إطار التشريعات:
  - قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر في 2014 حيث تم تخصيص نصف المقاعد في كل قائمة للسيدات لضمان تمثيلهن بصورة مناسبة
- فى الاطار الاستراتيجى:

تستهدف استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030 وضع حقوق المرأة التي أقرتها المواثيق الدولية والدستور والقوانين الوطنية موضع التنفيذ وتحقيق التمكين السياسي للمرأة في التمثيل النيابي مع الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في هذا المجال.(ملحق رقم 2)

2) القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات وغيرها من التدابير

- الإعلان عن برامج توجيهية للشابات لتنمية مهاراتهن القيادية والإدارية وبناء قدراتهن 2017
- بدء درجة الماجستير للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخريج الدفعة الأولى في عام 2018.

3) جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة بما فى ذلك فى المناصب المشغولة بالتعيين والانتخاب

- يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمع وتصنيف البيانات، كما يتولى مرصد المرأة المصرية برصد وتحليل البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في كافة المجالات ومن أهم مؤشرات تولي المرأة المناصب القيادية:

- زيادة نسبة النساء في البرلمان المصري من 2٪ في عام 2013 إلى 15٪ في عام 2018 (والتى تمثل أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري).
- زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6 ٪ في عام 2015 إلى 20 ٪ في عام 2017 ثم إلى 25 ٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري)
- 25٪ هي نسبة النساء في المجالس المحلية القادمة (أعلى حصة على الإطلاق للنساء في المجالس المحلية 25٪).
- زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 ٪ في عام 2017 إلى 27 ٪ في عام 2018.
- نسبة النساء في البنك المركزي المصري وصلت إلي 25٪.
- زيادة نسبة النساء في مجالس البنوك من 10٪ في عام 2018 إلى 12٪ في عام 2019.
- زيادة نسبة النساء العاملات في شركات المساهمة والهيئات العامة من 418 عام 2017 إلى 441 عام 2018.
- شهدت انتخابات مجلس النواب لعام 2015 إشراف قضائي من (1613) قاضية ، وعدد (25981) موظفة في اللجان الفرعية، وعدد (205) موظفة في اللجان العامة .
- شاركت المرأة المصرية في صياغة الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة (2012/2007 – 2017/2012) لإدماج النوع في الخطة القومية للدولة في مختلف مجالات التنمية.
- تبلغ نسبة الدبلوماسيات – وفقاً لإحصاء وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية بالخارج للعام 2017– حوالي 24% من إجمالي أعضاء السلك الدبلوماسي.
- نسبة السفيرات بحوالي 14% من إجمالي السفراء من الفئة الممتازة، وبحوالي 13% من إجمالي عدد السفراء، وتأخذ هذه النسبة في التزايد من درجة وزير مفوض حتى درجة ملحق دبلوماسي، التي تصل فيها نسبة الملحق الدبلوماسي من السيدات إلى 43.4% من إجمالي الملحقين الدبلوماسيين ، مع تتساوى فرص جميع الدبلوماسيين في تولي المناصب القيادية الإشرافية بوزارة الخارجية، وفقاً لاحصائيات 2017 حيث تقدر نسبة الإناث على درجة مساعد وزير الخارجية بـ 20.8% ، نائب مساعد الوزير 18.3% ، مديرات شؤون 14.28%، مديرات وحدات بالوزارة 33 % ، مديرات مكتب 25% ومن هنا يبلغ الإجمالي الكلي لتمثيل الإناث في المناصب القيادية بالوزارة من إجمالي الرجال إلى 17.1% .

إجراءات تم اتخاذها لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1) تعزيز توفير التعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي والتقني المهني (TVET) في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في مجالات الإدارة والقيادة

- تدريب معدي البرامج والإعلاميين في الصحافة والإذاعة والتليفزيون على قضايا تمكين وحقوق المرأة ومكافحة العنف.

- اصدار دليل للرصد الإعلامي يقوم بتقييم التمثيل الحالي للنساء والرجال في الإعلام وتحليل تصوير أدوار النوع الإجتماعي والعلاقات بين الجنسين والعنف ضد المرأة في المجال العام والخاص بهدف مكافحة الصور النمطية والدعوة إلى إنتاج محتويات إعلامية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.
- إنشاء مرصد اعلامي: بهدف رصد وتحليل كل ما ينشر في مختلف وسائل الإعلام عن المرأة سلباً وإيجاباً، وتحليله، للخروج بنتائج شامل

2) **اتخاذ تدابير لتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوفيرها بتكلفة ميسورة والتمكين من استخدامها للنساء والفتيات**

- تم الوصول إلى مليون شاب وفتاة من خلال مبادرة "مصر تعمل " بهدف بناء مهاراتهم وتوفير الخدمات لهم مع التركيز بشكل خاص على التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوظيف .
- استهداف (17000) شاب من الجنسين بهدف تأهيلهم ورفع قدراتهم في مجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال برنامج "ريادة الاعمال "Social HUB" لحل المشكلات المجتمعية.
- تقديم المعلومات المتعلقة بريادة الأعمال للسيدات الراغبات في إقامة مشروعات صغيرة ورائدة: من حيث المهارات البحثية والتسويقية والإدارية اللازمة، وتشجيعهن على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال المشروعات الصغيرة.
- تم إطلاق حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب .
- إصدار دراسة عن تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات فى يناير 2018 من خلال تحليل مؤشرات استخدام الهاتف المحمول وتصنيفها حسب النوع الاجتماعي، حيث تشير البيانات أن 65% عام 2017 يستخدمون الهاتف المحمول والمستهدف هو وصول هذه النسبة الى 80% بحلول عام 2030.

تعقب نسبة الميزانية الوطنية المستثمرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين)

إتخذت مصر عدة تجارب داعمة لتطبيق الموزارنات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين:

- بدأت مصر فى تنفيذ " مشروع تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة " منذ عام 2006 وذلك لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وقد أسفر المشروع عن إعداد دليل تدريبى " التمويل من أجل تنمية المرأة " من أجل تصحيح مفاهيم النوع الاجتماعي والموازنات المستجيبة للنوع وللاسهام في تعميم تجربة موازنة البرامج والأداء والمستجيبة للنوع الاجتماعي في جهات الدولة كافة
- صدر قرار وزير المالية رقم(668) لسنة 2009 لاتخاذ إجراءات لازمة لتحليل تقديرات الموازنة علي أساس برنامج النشاط والمشروعات والاعمال و ادراج بعض الاضافات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في منشور الموازنة العامة للدولة لسنة 2011/2010 صفحة رقم (6) بضرورة الالتزام بتحليل كافة أوجه الانفاق علي الانشطة الرئيسية والفرعية والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- اتخذت مصر من خلال وزارة المالية ووزارة التخطيط والاصلاح الاداري بالتعاون مع البرلمان (لجنة الخطة والموازنة) البدء فى اجراءات تطبيق موازنة البرامج والاداء منذ عام 2016 دعما لتحقيق اهداف استراتيجية التنمية المستدامة ..رؤية مصر 2030 وبدأ التطبيق فى عام 2019 علي عدد (19) وزارة وجارى استكمال التطبيق علي باقي الوزارات والجهات المعنية بنهاية العام المالي 2020/2019 .
- صدر قرار رئيس الوزراء رقم 1167 فى عام 2019 بتشكيل لجنة متابعة منظومة خطط وموازنات البرامج والاداء فى الوزارات.

كدولة مانحة، نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية ODA التي يتم استثمارها في تعزيز المساواة بين الجنسين

جمهورية مصر العربية ليست دولة مانحة.

وجود إستراتيجية أو خطة عمل وطنية سارية لتحقيق المساواة بين الجنسين

- اطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة ، وتعد هي الدولة الأولي على مستوي العالم في اطلاق هذه الاستراتيجية مما يؤكد على إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع ، وإيماناً من الدولة المصرية بضرورة تمكين المرأة قد اعتمد سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 " في عام 2017 واعتبرها الرئيس خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة.

تحتوي الإستراتيجية على 34 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة وتتألف من أربعة محاور رئيسية:

1) التمكين السياسي والقيادة
2) التمكين الاقتصادي
3) التمكين الاجتماعي
4) الحماية

مع التشريعات والثقافة كمحاور تقاطعية لتلك المحاور الأربعة

وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

كما اطلقت مصر أول مرصد لاستراتيجية التمكين المرأة المصرية "مرصد المرأة المصرية" لمتابعة التقدم المحرز في المؤشرات الخاص بالمرأة

خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

- لدى جمهورية مصر العربية خطة عمل وجدول زمنى وقد تم تقديم تقرير في عام 2010 عما تم إنجازه في إطار مقررات الاتفاقية وتوصيات اللجنة، إلا أن ثورة 2011 قامت بتعطيل تنفيذ الخطوات التنفيذية، وقد تم ادماج الخطة فى استراتيجية المرأة المصرية 2030.
- جاري اعداد التقريرين الدوريين مدمج الثامن والتاسع المقدم الي لجنة القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- تم إعداد التقرير على نحو يأخذ في الاعتبار:
  - الخطوط الإرشادية التي وضعتها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالأمم المتحدة؛
  - الملاحظات العامة والمباديء التوجيهية للجنة السيداو؛
  - مقررات وبرنامج عمل بيكين؛
  - أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
  - الملاحظات العامه لاتفاقية السيداو؛
  - ملاحظات الخبراء حول التقرير الدوري السادس والسابع الموحد؛
  - جميع وثائق الأمم المتحدة التي ألتزمت بها مصر بهدف أخذ توصياتها في الاعتبار وخاصة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان فى جمهورية مصر العربية

➢ المجلس القومى لحقوق الإنسان

- استحدث دستور 2014 في المادة 214 منه حق إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمل المجالس القومية المستقلة ومنها – المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة –كما كفلت ذات المادة لهذه المجالس الأربعة ضمانات استقلال وحياد أعضائها واستقلالها الفني والمالي والإداري واخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بها وبمجال أعمالها.
- تشمل اختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان إعداد تقارير سنوية لرصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن ضمنها انتهاكات حقوق المرأة والطفل والدراسات لتحديد الأبعاد النفسية والاجتماعية والجنائية المترتبة على تعرض النساء للعنف ، كما يقوم بمراجعة كافة التشريعات القائمة والتوصية بتنقيتها مما يخالف أو يتعارض مع مبادئ حقوق الانسان ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة .
- تناولت خطة المجلس القومى لحقوق الانسان مطالبة البرلمان بالتعجيل باصدار حزمة من التشريعات تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ومنها اصدار مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة ، ومشروع قانون حظر التمييز بين المواطنين وتكافؤ الفرص بجانب تدريب الكوادر من المحاميين على تقديم المساعدة القانونية اللازمة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان والمعنفات من النساء والفتيات.
- شارك المجلس القومى لحقوق الإنسان مع المجلس القومي للمرأة فى اعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015/ 2020 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

البعد الخامس

المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

مجالات الاهتمام الحاسمة

- المرأة والنزاع المسلح
- الحقوق الانسانية للمرأة
- الطفلة الأنثى

الإجراءات المتخذة لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟

➢ أعلنت مصر البدء في إعداد الخطة الوطنية المصرية الأولى حول تعزيز دور المرأة في مجال صنع وحفظ وبناء السلام تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000، والذي نص على أهمية اتخاذ المزيد من التدابير لتفعيل دور المرأة في كافة مستويات صنع القرار وفي منع الصراعات وحلها وفي حفظ وبناء السلام. وذلك تأكيدا علي توجه الدولة لتعزيز دور المرأة المصرية في كافة المجالات، لاسيما منذ إعلان عام 2017 عاماً للمرأة المصرية.

البنود رقم 27،28 لا تنطبق على الحالة المصرية.

إجراءات تم اتخاذها للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الاناث وانتهاكها

1) اتخاذ تدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية السلبية وزيادة الوعي باحتياجات وإمكانيات الأطفال الإناث

- تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بحيث ينص على عقوبة السجن لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خمس إلى سبع سنوات ، وتصل إلى 15 سنة إذا أسفرت القضية عن عاهة مستديمة أو وفاة.
- اعتماد الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر 2015–2020
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (2016)
- أنشأ المجلس القومي للطفولة والأمومة واستقلاليته طبقاً للدستور حيث يعمل على مكافحة الممارسات الضارة ضد الطفلة الأنثى بما في ذلك انشاء خط نجدة الطفل(16000) استناداً على القانون رقم 126 لعام 2008، ويوفر الخط خدمة متخصصة للرد على الأسئلة المتعلقة بختان الإناث على مدار 24 ساعة ويقوم بالتدخل لمنع إجراءه في حالات عديدة.
- إطلاق حملات توعية بهدف حماية المرأة من العادات والممارسات الصحية الضارة القائمة على الموروثات الثقافية كالزواج المبكر، والحمل المبكر، والختان، وتجاهل تنظيم الأسرة، وإجراء عمليات الولادة دون إشراف طبي.
- انتاج أفلام توعوية عن أضرار الزواج المبكر، تمت إذاعتها عبر وسائل الإعلام القومية.

2) تعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد وتنمية المهارات والتدريب

- تناول الدستور المصرى عدد من المواد تخص التعليم.
- ارتفاع نسبة القيد الاجمالي للفتيات في مرحلة التعليم ماقبل الابتدائي لتصل إلى 27% عام 2018/2017 ، كما ارتفعت نسب القيد الإجمالي للفتيات في التعليم الابتدائي لتصل إلى 98.6% عام 2018/2017 و نسبة القيد الإجمالي للفتيات في التعليم الثانوي العام حيث بلغت 35.1% عام 2018/2017 والتعليم العالي للفتيات ليصل إلى 54% عام 2018 بعد أن كان (38.4%) عام 2016/2015 ، وتمثل الاناث نسبة 46.5 % من حاملى درجة الماجستير والدكتوراة ، ونسبة 48.6 % من أجمالى أساتذة الجامعات ، كما بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالدراسات العليا من إجمالي الملتحقين 48.3 % في عام 2013 /2014 مقارنة بـ 39.7 % عام 2000 /2001.
- اطلاق حملة (ابنتى نور عينى) لاعداد طالبات قيادات فى كل المدارس الثانوية بنات وتهدف المبادرة الى الرقى بشخصية الطالبات القيادية وتمكين الطالبات من استكمال تعليمهن وتنمية القدرة على التعبير عن الذات والتأثير فى البيئة المحيطة بالتفاعل الايجابى.
- إنشاء مدارس الفصل الواحد: لتمكين الفتيات المتسربات من التعليم من استكمال تعليمهن في التعليم النظامي كعلاج ثبت فاعليته لهذه المشكلة، بلغ عدد مدارس الفصل الواحد 5018 مدرسة عام 2014– 2015 انتظم فيها 82070 دارسة.
- اطلاق مبادرة التعليم الفتيات في مصر: تهدف إلى تمكين الفتيات وحصولهن على فرص متكافئة في التعليم الجيد النوعي والمجاني، كما تعمل المبادرة على إزالة الحواجز التي تحول دون إتمام تعلم هؤلاء الفتيات، مثل الرسوم المدرسية، وتكاليف التعليم.
- برنامج تكافل وكرامة : يشجع تعليم الأبناء من خلال منح مساعدات نقدية شهرية للأفراد والأسر الفقيرة تحدد قيمتها طبقاً لعدد الافراد، ويتم تقديم منحة دراسية شهرية للأسرة التي لديها أبناء بالتعليم الأساسي أو المتوسط لمدة 8 اشهر (من اكتوبر الى مايو) من كل عام دراسي.
- تتيح المدارس فرص متساوية للذكور والإناث للمشاركة في الأنشطة والألعاب الرياضية والتربية البدنية، وتشارك الفتاة المصرية في العديد من الأنشطة الرياضية، وحققت العديد من البطولات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

- تنفيذ مبادرة (القراءة الصوتية): لتحسين مهارات القراءة والكتابة في مرحلة التعليم الاساسي، التي ترتكز على مفهوم التعلم النشط من أجل الحد من تدني التحصيل الدراسي والضعف القرائي والكتابي.

3) **معالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر مثل، فقر الدم والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيًا**

- استفادت 8 ملايين امرأة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية
- مبادرة "100 مليون صحة " للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) .
- تفعيل الخط الساخن لمشورة الصحة الإنجابية من خلال طبيبات متخصصات في تنظيم الأسرة للرد على الاستفسارات أو أي شكاوي بخصوص تقديم الخدمة أو استخدام الوسائل.
- تنفيذ بعض البرامج التوعوية مثل صحة المرأة، والتغذية الجيدة، والحقوق الإنجابية، لحمايتها من الأمراض الناتجة عن زيادة الإنجاب والكشف المبكر عن سرطان الثدي وبلغ عدد المستفيدات 52.611 سيدة عام 2018
- وجود البرنامج القومي حول الوقاية والحماية من الأمراض المنقولة جنسيا أو عن طريق الدم، وبخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة، ومرض الالتهاب الكبدي الوبائي وتغطية 100% مجانا من خلال 14 مركزا بمستشفيات الحميات بالمحافظات مختلفة والتي توفر الرعاية الإكلينيكية لمرضي الإيدز.
- تم إنشاء عدد 27 مركزا تسمى "العيادات صديقة الشباب" لتوعية الشباب بخطورة هذه الأمراض وكيفية الوقاية منها، كما تم إنشاء خط ساخن لتلقي الاستفسارات وتقديم المشورة.
- يتم تنفيذ برنامج وقاية الطفل من أم مصابة لجميع السيدات الحوامل المصابات بالفيروس، ونجح البرنامج في تحقيق نسبة 100% لوقاية الأطفال منذ عام 2014 من خلال توفير الأدوية لكل المصابات الحوامل وتوفير ادوية الوقاية، والفحوصات الخاصة بالكشف عن الفيروس للأطفال.
- يتم توفير جميع تحاليل المتابعة لفيروس نقص المناعة مثل CD4 و PCR مجانا لكل المصابين بصورة دورية وتقوم وزارة الصحة بتوفير العلاج والأدوية الخاصة مجانا لكل المصابين.

البعد السادس

الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

مجالات الاهتمام الحاسمة

- الحقوق الانسانية للمرأة
- المرأة والبيئة
- الطفله الأنثى

الإجراءات التى تم اتخاذها لادماج المنظورات والاهتمامات المتعلقة بالجنس فى السياسات البيئية

1) **دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها**

- تشغل امرأة منصب وزيرة شئون البيئة.

- شاركت المرأة المصرية في صياغة الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة (2012/2007 – 2017/2012) لإدماج النوع في الخطة القومية للدولة في مختلف مجالات التنمية.
- إقامة مخيمات بيئية ببعض المحافظات بعنوان " التصدي لتغييرات المناخ وآثاره" بهدف تدريب السيدات وتشجيعهن على الإنخراط في الصناعات الصديقة للبيئة ونشر ثقافة الاستثمار البيئي والمشاريع الصغيرة من خلال مجمع بيئي متنقل والتدريب على نماذج تطبيقية لمعظم الأنشطة البيئية مثل: وحدات فصل القمامة من المنبع –اعادة تدوير المخلفات– استخدامات الطاقة الشمسية –الوقود الحيوي – الزراعة بدون تربة باستخدام المحاليل المغذية والأسماك – اعادة استخدام كاوتش السيارات المستعملة وبراميل الزيوت) استهدفت (2034) شخص
- إطلاق مبادرة الطاقة بالبطاقة بالتعاون مع الشركة القابضة لكهرباء مصر ومشروع تحسين كفاءة الطاقة والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري لتوعية النساء بالحفاظ على موارد الطاقة.
- تنفيذ مشروع "بناء مرونة نظم الأمن الغذائي بصعيد مصر" للمرأة الريفية، الذي يستهدف تقديم آليات للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية، كما يقوم المشروع بمنح قروض عينية.

2) <u>زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها</u>

- إقرار القانون رقم 219 لسنة 2017 بتعديل بعض احكام قانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن تجريم حرمان الأنثى من الميراث.
- تتساوى المرأة المصرية مع الرجل في الحصول على القروض المصرفية ، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي، مادامت مستوفاة للشروط، دون تمييز بينها وبين الرجل، ولا يشترط موافقة الزوج أو ولي الأمر في حصولها على تلك القروض مادامت رشيدة .
- تتمتع المرأة كالرجل تماما بالاهلية القانونية التي تمكنها من إبرام العقود وإدارة أموالها وممتلكاتها، وإقامة المشروعات وإدارة الأعمال مثلها مثل الرجل، وتملك العقارات، والذمة المالية المستقلة عن الذمة المالية للزوج وهو الامر الذي يتفق مع الشريعة الاسلامية .
- إصدار قانون الاستثمار رقم 2017/72 والذى تضمن أهداف الاستثمار ومبادئه حيث أوردت المادة (2) منه أن الهدف من الاستثمار في جمهورية مصر العربية رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد وزيادة معدلات الانتاج المحلي وتوفير فرص العمل وتشجيع التصدير وزيادة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة..
- إطلاق مبادرة الطاقة بالبطاقة بالتعاون مع الشركة القابضة لكهرباء مصر ومشروع تحسين كفاءة الطاقة والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

3) <u>تعزيز تعليم النساء والفتيات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات المتعلقة بالبيئة الطبيعية</u>

- تنفيذ مشروع "دور المرأة المصرية .. القطن المصري من الزراعة الى الحصاد" بالتعاون مع مصنعي الغزول الرفيعة للقطاع الخاص، ومركز بحوث وتطوير القطن، والمؤسسات المعنية [وزارتي الزراعة والصناعة، وكلية الزراعة بجامعة القاهرة] يهدف المشروع إلى إعادة النهضة الزراعية للقطن المصري طويل التيلة من خلال تنفيذ دورات تدريبية وإستشارات فنية مستهدفاً فيها الرائدات الريفيات بالمحافظات الشهيرة بزراعة القطن (الشرقية – الدقهلية – كفر الشيخ – الغربية البحيرة) لتأهيلهن للقيام بدورهن في رفع وعي المزارعات بالطرق السليمة لزراعة وجني محصول القطن وكيفية الإهتمام ببذوره وتجنب الآفات.

اجراءات تم اتخاذها لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته

- **دعم مشاركة المرأة وقيادتها، بما في ذلك المتضررات من الكوارث، وفي الحد من مخاطر الكوارث وسياسات وبرامج ومشاريع مقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته**

- إنشاء فريق للتدخل السريع للتعامل مع حالات السيدات بلا مأوي ونقلهم إلى دور الرعاية المنشأة لهذا الغرض بموجب قرار وزير الشئون الإجتماعية رقم (103) لسنة 1970 بشأن نظام العمل في دور رعاية المتسولين وقرار وزير التأمينات والشئون الإجتماعية رقم (268) لسنة 2012 بإصدار لائحة نظام العمل لمراكز إستضافة وتوجيه المرأة حيث تم التعامل فى هذا الشأن خلال الفترة من 2008 حتي عام 2018 مع عدد (326) حالة تم إيداعهم تلك الدور لتلقي اوجه الرعاية الإجتماعية والنفسية والصحية.

- **تعزيز قاعدة الأدلة وزيادة الوعي بأن النساء والفتيات معرضات للخطر بصورة غير متناسبة على خلفية تأثير التدهور البيئي والكوارث**

- اقامة مخيمات بيئية بعنوان "التصدي لتغييرات المناخ وآثاره" بهدف تدريب السيدات وتشجيعهن على الإنخراط في الصناعات الصديقة للبيئة مثل مشروعات تدوير النفايات، الزراعات العضوية، إنتاج الغاز الحيوي والطاقة البديلة، استهدفت (2034)
- إطلاق مبادرة الطاقة بالبطاقة بالتعاون مع الشركة القابضة لكهرباء مصر ومشروع تحسين كفاءة الطاقة والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

تقديم أو تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته) على سبيل المثال، قوانين الكوارث التي تتصدى للمخاطر التي تواجهها النساء في حالة حدوث كارثة

- إصدار قانون الاسكان الاجتماعي رقم 33 لسنة 2014 الذي يهدف لتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود، وإنشاء صندوق لتمويل الاسكان الاجتماعي.
- برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقراً ، حيث تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي 250،000 وحدة سكنية لسكان العشوائيات ، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة إلى مناطق مناسبة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين مما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات اللائي يعشن في تلك الأحياء العشوائية الفقيرة وقد وصل عدد المستفيدين إلى عدد 4330 مستفيد.

القسم الثالث

المؤسسات الوطنية والإجراءات

وجود آلية وطنية للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة، منشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم 90 لسنة 2000 ويتبع رئيس الجمهورية وفي عام 2018 تم اصدار قانون تنظيم عمل المجلس القومي للمرأة رقم 30.

- نص الدستور في المادة 214 منه على استقلالية المجلس القومي للمرأة، وان يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة به باختصاصات عمل المجلس فى مجال حماية وتمكين المرأة المصرية وبمجال عمله.

- منذ اندلاع ثورتي 2011 و2013 تم إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة مرتين الأولى في فبراير 2012، والثانية في فبراير 2016 ليترجم المباديء الدستورية المنصوص عليها، فتم تعيين امرأة من ذوات الاحتياجات الخاصة، وامرأة ريفية ضمن الأعضاء الثلاثين للمجلس القومي للمرأة كما تم استحداث لجان متخصصة لكل منهما، للعمل على تطوير الجهود والارتقاء بالخدمات المقدمة لكليهما.

- يتكون المجلس من ثلاثين عضوا من بين الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شئون المرأة والنشاط الاجتماعي وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويصدر بتشكيل المجلس قرار رئيس الجمهورية ،ويختار المجلس في أول اجتماع له رئيسا للمجلس.

- ويختص المجلس بالتالى :-

- اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.
- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.
- متابعة وتقييم السياسة العامة في مجال المرأة والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.
- إبداء الرأي في جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة.
- تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة.
- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء الدراسات في هذا المجال.
- عقد المؤتمر والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة.
- تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.
- إصدارات النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته.
- الموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس.

عضوية رئيس الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في العملية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

رئيسة المجلس القومى عضو فى العملية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- تعد استراتيجية تمكين المرأة 2030 التي اطلقها السيد الرئيس العام الماضي وثيقة عمل لجميع الجهات والهيئات واجهزة الدولة وتتضمن علي 34 مؤشر.
- ركزت الاستراتيجية علي جميع اهداف التنمية المستدامة 2030 ولم يقتصر تركيزها على الهدف الخامس فقط المعنى بالمرأة، وتضمنت اربع محاور رئيسية هي المحور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحماية ، بالاضافة الي وجود التشريعات وتغير الثقافة المجتمعية السلبية السائدة والخروج بالبيانات الوطنية الموثقة من اجهزة الدولة المعنية لاعتمادها علي المستوي الدولي.
- تتبني وزارة التخطيط استراتجية تمكين المرأة كاملة ومرصد المراة المصرية لتكون جزء من استراتيجية التنمية المستدامة 2030 كما تحرص علي التأكد علي ان تكون استراتيجية تمكين المرأة ضمن القراءة المستجدة لرؤية مصر 2030.

- يخرج كل عامين تقرير عن وضع المرأة لتقديمه ليس علي المستوى الوطني فقط بل ليتم تقديمه للمجتمع الدولي ايضاً.

وجود آليات رسمية قائمة لمختلف الجهات المعنية المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1) الجهات المشاركة رسمياً في آليات التنسيق الوطنية للمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

2- تنفيذ ورصد اعلان منهاج عمل بيجين مثل :

- منظمات المجتمع المدني
- المنظمات المعنية بحقوق المرأة
- الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث
- المؤسسات الدينية.
- تم تشكيل لجنة وطنية تضم كل الوزرات والهيئات الحكومية المعنية بالمرأة ويمثل بعض هذة الوزارات مديرى وحدات تكافؤ الفرص .

3- خطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030

- منظمات المجتمع المدني
- المنظمات المعنية بحقوق المرأة
- الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث
- المنظمات الدينية
- القطاع الخاص
- منظومة الأمم المتحدة

4- تم انشاء لجنة خاصة بالمنظمات غير الحكومية و منتدى المجتمع المدنى فى المجلس القومى للمرأة الذى يضم أكثر من 52 جمعية ومؤسسة ويشارك فيه أكثر من 150 شخص فى إجتماعاته وذلك تأكيداً على أن المجتمع المدنى شريك أساسى فى قضايا المرأة.

2) آليات لضمان مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة وإبراز مخاوفهن في هذه العمليات

- تشارك قاعدة عريضة من النساء والفتيات على المستوى المركزي والمحلي في كافة السياسات والجهود المتعلقة بالنهوض بالمرأة وكذلك عمليات الرصد والمتابعة والتقييم من خلال الآليات التالية:
  - تحت مظلة المجلس القومي للمرأة
    - لجنة المرأة ذات الإعاقة
  - وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات لتمثيل المرأة العاملة
- إعداد دليل تدريبي حول النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- عقد لقاءات دورية على المستوى المحلي للتوعية باستراتيجية النهوض بالمرأة 2030، والتعريف بدور الجهات التنفيذية.

3) كيفية مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني

- قام المجلس القومي للمرأة بإعداد التقرير على أساس تشاركي من خلال لجنة تم تشكيلها تضم في عضويتها عدد من الخبراء المتخصصين في مختلف مجالات النهوض بالمرأة ومنهم:
  - خبراء متخصصون في المجالات المختلفة.
  - ممثلو الوزارات والجهات الحكومية المعنية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبعض المجالس القومية المتخصصة مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للسكان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان،
  - ممثلو مراكز الأبحاث والدراسات.
  - ممثلو العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات وأحزاب سياسية ... الخ
- حرص المجلس على مراجعة الجهات الوطنية المعنية والتنسيق والتواصل معها ومع مؤسسات المجتمع المدنى للحصول على البيانات اللازمة والتشاور معها واستطلاع رأيهم بشأن أية موضوعات أو ملاحظات تتعلق بالتقرير لأخذها في الإعتبار.

ادراج كلاً من المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة/الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتم ادراج المساواة بين الجنسين كأولوية رئيسية فى الخطة الاستراتيجية الوطنية من خلال :-

- تبني واطلاق السيد رئيس الجمهورية في مارس 2017" الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 لتكون بمثابة منهاج عمل لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة في كافة مناحي الحياة: تم اعداد الاستراتيجية اتساقا مع رؤية مصر 2030
  - تتضمن استراتيجية المرأة المصرية 2030 أربعة محاور هى : محور التمكين السياسي، محور التمكين الاقتصادي، محور التمكين الاجتماعي، محور الحماية، إلى جانب التدخلات الثقافية والتشريعية .
  - كما تسعى الإستراتيجية إلى الاستجابة للإحتياجات الفعلية للمرأة المصرية خاصة المرأة المعيلة والمسنة والمعاقة، باعتبارهن الفئات الأولى بالرعاية عند وضع الخطط التنموية من أجل توفير الحماية الكاملة لهن، والاستفادة الكاملة من الطاقات والموارد البشرية والمادية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص كما نص دستور مصر 2014.

وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب

القسم الرابع

البيانات والإحصاءات

مقدمة

تشكل مسألة جمع وتحليل البيانات وتصنيفها حسب النوع الاجتماعي جزءاً رئيسياً في النشاطات المتعلقة بالسياسات، حيث يحتاج إليها المخططون وواضعو السياسات لتقييم الاتجاهات ووضع الإستراتيجيات والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي وأيضاً تمكنهم من مراقبة وتقييم السياسات والبرامج في ضوء الأهداف الوطنية والأهداف الألفية .

مجالات التقدم في إحصاءات الجنسين على المستوى الوطني

1) إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة

- يتم اصدار بيانات دورية عن وضع المرأة والرجل من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وهو الجهاز الرسمي للاحصاء في مصر.
- تم إجراء "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى" عام 2015–2016، والذي يعد الدراسة الأولي من نوعها علي مستوي الدول العربية أجري المسح على عينة من (20157) ألف سيدة في الشريحة العمرية من 18 – 64 عاما، من مختلف شرائح المجتمع في كافة المحافظات، بمنهجية دولية و تعد الدراسة الأولى من نوعها على مستوى الدول العربية.
- جاري تنفيذ دراسة بحثية حول "العنف ضد المرأة ذات الاعاقة".

2) تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات بيانات الجنسين

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهاز الرسمي للاحصاء في مصر يقوم بجمع ومعالجة وتحليل ونشر كل البيانات الاحصائية والتعداد السكاني.

3) تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن إحصاءات الجنسين

- إنشاء مرصد المرأة المصرية:

تم إطلاقه في مارس 2018، يحتوي على (35) مؤشر وهي مؤشرات متابعة إستراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030، وقُدرت المستهدفات لتلك المؤشرات للأعوام 2020، 2025 و2030.. وخلال العام 2018 كما تم تدريب العاملين بمؤسسات الدولة على كيفية استخدام المرصد

المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة

هناك مؤشرات تم وضعها لرصد التقدم المحرز فى أهداف التنمية المستدامة من خلال المحاور الأربعة للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 من خلال مرصد المرأة المصرية www.enow.gov.eg

- مؤشرات التمكين السياسى
  - نسبة المشاركة فى الانتخابات .
  - نسبة التمثيل فى البرلمان .
  - نسبة المشاركة فى الهيئات القضائية .
  - نسبة مشاركة الاناث فى المناصب العامة .
- مؤشرات التمكين الاقتصادى
  - نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر .
  - نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل .
  - معدل البطالة

- نسبة النساء فى الوظائف الادارية
- نسبة النساء فى الوظائف المهنية
- الدخل المكتيب المقدر (فجوة الدخل بين الاناث والذكور)
- نسبة المشروعات الصغيرة الموجه للمرأة .
- نسبة الاقراض متناهى الصغر الموجه للمرأة
- نسبة الاناث اللاتى لديهن حساب بنكى .

➢ مؤشرات التمكين الاجتماعى

- نسبة الأمية بين الاناث +10
- نسبة الأمية بين الاناث 20– 29 سنة
- نسبة السيدات المتزوجات اللاتى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة
- معدل الانجاب الكلى
- نسبة السيدات الالتي حصلن على رعاية حمل منتظمة
- نسبة الولادة القيصرية
- نسبة وفيات الأمهات لكل 100 الف مولود حى
- توقع الحياة عند الميلاد .
- متوسط عدد السنوات التى تعيشها الأنثى بصحة جيدة .
- نسبة الاناث المعيقات اللاتى يعملن بالقطاع الحكومى .
- عدد دور المسنين .

➢ مؤشرات محور الحماية

- نسبة الاناث فى سن 20 –29 اللاتى تزوجن قبل سن 18
- نسبة الاناث فى سن 20 –29 اللاتى أنجبن قبل سن العشرين
- نسبة النساء سن 15– 49 اللتى سبق لهن الزواج وتم تختينهن
- نسبة الفتيات أقل من 19 سنة المتوقع ختانهن .
- نسبة الزواجات اللاتى تعرضن لعنف جسدى من قبل الزوج .
- نسبة الزوجات اللاتى تعرضن لعنف نفسى من قبل الزوج
- نسبة الزوجات اللاتى تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج . (ملحق رقم 2)

جمع البيانات وتجميعها فيما يتعلق بكل من مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى

بدأ جمع البيانات المتعلقة بكل من مؤشرات الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المتعلقة بالجنسين فى اطار أهداف التنمية المستدامة حيث :-

- تم صدور تقريراً حول إنجازات النصف الأول من العام 2019/18 لرصد مؤشرات تمكين المرأة في أهداف التنمية المستدامة، واوضح التقرير أن هدف تحقيق العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة يعد واحداً من الأهداف المتكاملة والمتقاطعة في كافة أهداف التنمية المستدامة وأن حصول المرأة على كافة حقوقها في جميع الأهداف يضمن العدالة والاندماج الاجتماعي وجني جميع المواطنين والأجيال القادمة ثمار التنمية المستدامة

- يتم تجميع البيانات الخاصة بتمكين المرأة من خلال مرصد المرأة المصرية كما تم الاشارة من قبل.

يتم تقديم مسوحات دورية رئيسة عن:

- الموقع الجغرافي
- الدخل
- الجنس
- العمر
- التعليم
- الحالة الاجتماعية